التقرير السنوي 2012

اليوباف
alubaf
بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب (م)
Alubaf Arab International Bank B.S.C (c)

بنك البوبك العربي
Arab International Bank B.S.C.(c)

المحتويات

02 نبذة عن البنك

3 _ رؤيتنا ورسالتنا

4 _ المؤشرات المالية

06 أعضاء مجلس الإدارة

8 _ تقرير مجلس الإدارة

10 _ الإدارة التنفيذية

12 _ تقرير الرئيس التنفيذي

16 _ حوكمة الشركات

30 _ الهيكل التنظيمي

31 _ المسؤولية الاجتماعية

32 القوائم المالية 2012

33 _ تقرير مدققي الحسابات

34 _ قائمة المركز المالي

35 _ قائمة الدخل الشامل

36 _ قائمة التدفقات النقدية

37 _ قائمة التغيرات في الحقوق

38 _ إيضاحات حول القوائم المالية

63 _ دليل الاتصال

نبذة عن البنك

يقوم بنك اليوباف بتوفير حلول مصرفية فعالة لكافة القطاعات المصرفية العالمية من خلال خدماته والتي تركز على الخزينة والتمويل والقروض التجارية.

- بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) بنك للخدمات المصرفية مسجل في مملكة البحرين.
- أعيد نشاط اليوباف في المنطقة اعتباراً من شهر ديسمبر 2007.
- تشمل عمليات اليوباف خدمات الخزينة وتمويل التجارة والإقراض.

رؤيتنا رسالتنا

رؤيتنا

يسعى بنك اليوباف ليصبح بنكاً رئيسياً في مجال الخدمات المصرفية بتقديم حلول مصرفية فعّالة والربط بين شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

رسالتنا

تعزيز الأهمية للمساهمين من خلال إدارة مالية مدروسة وترسيخ ثقافة في إدارة المخاطر والتكاليف واحتلال مكانة رئيسية في تمويل التجارة.

المؤشرات المالية

بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الإقليمية الصعبة، كان عام 2012 عاماً مميزا آخر في مسيرة البنك نحو الربحية والنمو

مجموع الموجودات
+11%

استثمارات ليست للمتاجرة
+181%

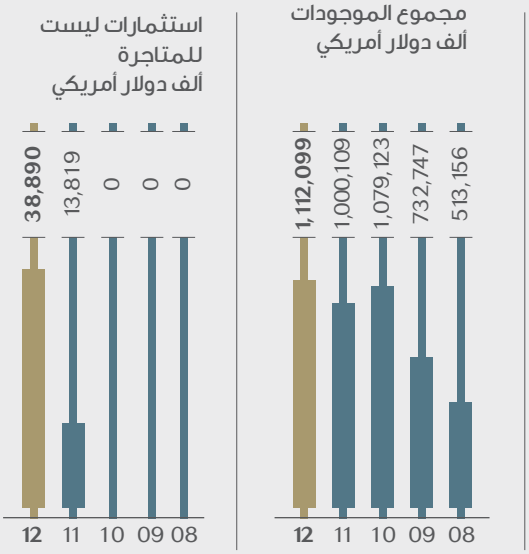

	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف دولار أمريكي
المؤشرات المالية					
صافي الربح قبل التخصيص	30,017	26,001	15,380	8,189	8,160
مجموع الموجودات	1,112,099	1,000,109	1,079,123	732,747	513,156
استثمارات ليست للمتاجرة	38,890	13,819	-	-	-
مجموع القروض والسلف	378,684	278,456	157,789	106,262	81,847
مجموع المطلوبات	811,500	759,527	854,542	622,046	410,644
مجموع حقوق المساهمين	300,599	240,582	224,581	110,701	102,512
النسب %					
الربحية					
العائد على متوسط الموجودات	3%	3%	2%	1%	3%
العائد على متوسط حقوق المساهمين	11%	11%	9%	8%	11%
نسبة التكاليف إلى الدخل	19%	18%	27%	29%	16%
رأس المال					
نسبة كفاءة راس المال	50%	45%	43%	29%	44%
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات	27%	24%	21%	15%	20%
كفاءة الموجودات					
القروض إلى مجموع الموجودات	34%	26%	15%	15%	16%
استثمارات إلى مجموع الموجودات	3%	1%	-	-	-
السيولة					
سيولة الموجودات إلى المطلوبات	83%	93%	104%	97%	103%

مجموع القروض

+36%

حقوق المساهمين

+25%

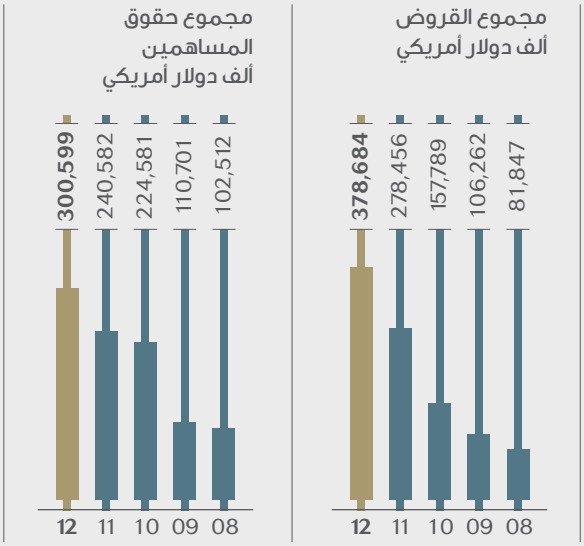

صافي الربح

+15%

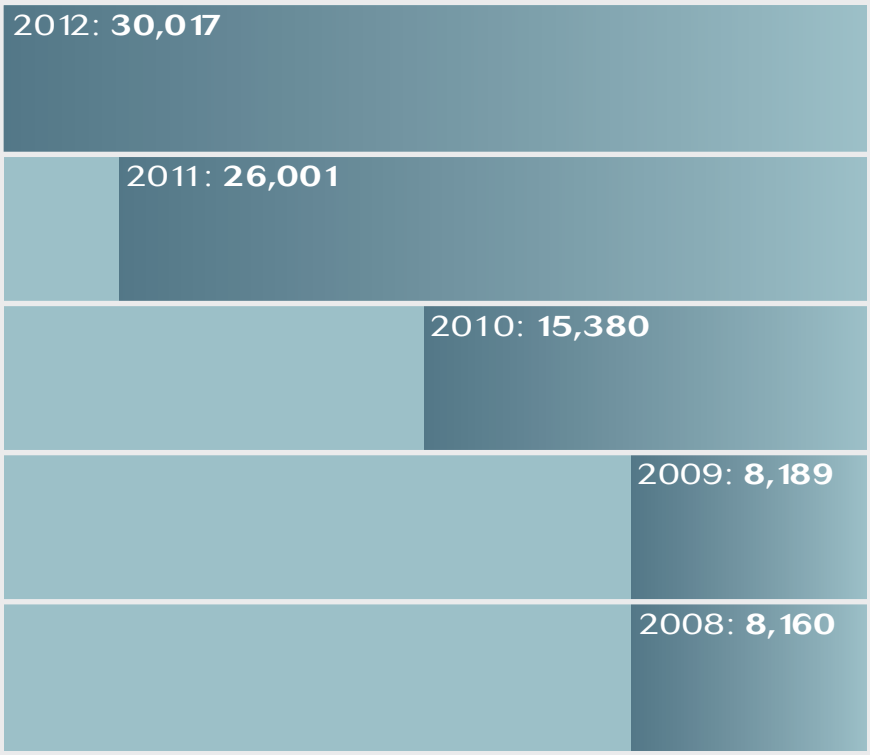

أعضاء مجلس الإدارة

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة من اليمين لليسار: 4 – 3 – 5

1. السيد إ مراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة
(إعتباراً من يناير 2013)

- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة هارتفورد، الولايات المتحدة الأمريكية.
- نائب وزير المالية في الحكومة الانتقالية منذ العام 2011 بليبيا.
- عضو مجلس الإدارة بمصرف ليبيا المركزي (منذ عام 2011).
- عضو الهيئة العامة للرقابة على شركات التأمين (منذ عام 2007).
- عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، ليبيا منذ عام 1982.

2. الدكتور محمد عبد الله بيت المال
رئيس مجلس الإدارة (منذ ديسمبر 2009 إلى 31 يوليو 2012)

- دكتوراه في المحاسبة، خبرة عمل في المجال الأكاديمي والمالي تزيد عن 30 عاما. شغل سابقاً المناصب التالية:
- رئيس مجلس الإدارة بالمصرف الليبي الخارجي وعضو مجلس إدارة البنك التجاري العربي البريطاني، لندن.
- رئيس جهاز المراجعة المالية ووزير المالية، ليبيا.

3. السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بخبرة تزيد عن 20 عاما.
- يشغل حاليا منصب المدير العام للمصرف التجاري الوطني، طرابلس، ليبيا.
- عضو لجنة قانون التأجير، ليبيا.
- عضواً سابقاً في مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية.

4. السيد سيف الله أسعد سليم
عضو مجلس الإدارة

- حاصل على درجة الماجستير في الأعمال المصرفية والمالية وبكالوريوس في المحاسبة، بخبرة تزيد عن 25 عاماً في المجال المصرفي.
- يشغل حالياً مدير إدارة العلاقات الخارجية، المصرف الليبي الخارجي- ليبيا.
- شغل سابقا عضو مجلس إدارة بنك اليوباف الدولي، تونس.

5. السيد علي المخزوم بن حمزة
عضو مجلس الإدارة

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء، بخبرة تزيد عن 25 عاما في المجال المصرفي.
- يشغل حالياً مدير إدارة التدريب بالمصرف الليبي الخارجي، ليبيا.

6. السيد فتحي أحمد يحيى
عضو مجلس الإدارة (منذ ديسمبر 2012)

- نائب مدير إدارة المساهمات في المصرف الليبي الخارجي، ليبيا.
- لديه خبرة تزيد على ثلاثة عقود في القطاع المصرفي.
- عضو مجلس إدارة بنك اليوباف الدولي، تونس سابقاً.

تقرير مجلس الإدارة

السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

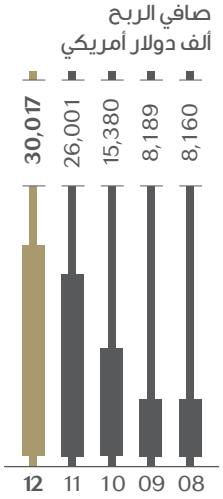

دولار أمريكي

30,017

كان العام 2012 سنة أخرى من الأداء القوي والنتائج القياسية، مسجلاً نمواً يزيد بنسبة 15% على العام السابق 2011.

بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك اليوباف العربي، أتشرف بتقديم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.

لقد شهد العام 2012 إتمام 30 سنة منذ تأسيس بنك اليوباف العربي في العام 1982. وعلى مر هذه السنوات الثلاثين، شهد البنك دورة كاملة من النمو والتخفيض والركود والتنشيط في العام 2007 مع تجديد الرؤية والرسالة. وانعكس تحقيق هذه الأهداف المتجددة في شكل نتائج استثنائية على مدى السنوات الخمس منذ تنشيط أعماله في العام 2007. ونمت أصول البنك من 513 مليون دولار في العام 2008 إلى 1,112 مليون دولار أمريكي في العام 2012، أي بزيادة نسبتها 117%؛ كان العام 2012 سنة أخرى من الأداء القوي والنتائج القياسية، مسجلاً نمواً يزيد بنسبة 15% على العام السابق 2011.

السيناريو العالمي والمصرفي

شهد السيناريو الاقتصادي العالمي نمواً طفيفاً خلال العام 2012، وحققت الدول الآسيوية أداء أفضل من الاقتصادات الغربية وأوروبا وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة وأزمة منطقة اليورو في أوروبا وقضايا الديون السيادية. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (مينا) كذلك نتائج متباينة، حيث كانت بعض الدول تواجه الاستقرار السياسي فيما كان البعض يعاني من الأزمة المالية العالمية. وبهذه الخلفية وبعد آثار الأزمة المالية، تعززت القوانين والمراقبة المصرفية في أغلب المناطق، مع التشديد على نظم الحوكمة وضرورة تقيد المصارف باللوائح والقوانين.

وفي خضم هذه السيناريوهات، أصبحت ظروف السوق متقبلة، مما اضطر قطاع المصارف إلى التكثيف مع واقع المناخ الاقتصادي.

وخلال العام 2012، شهد بنك اليوباف تغيرات في بناء فرقه القيادية، فيما لعبت الحوكمة القوية والمبادرات الاستراتيجية من جانب الإدارة دوراً هاماً في تحقيق أهدافه الاقتصادية. وبعد تعيين الرئيس التنفيذي الجديد السيد حسن أبو الحسن في الربع الأخير من العام 2012، اتخذت مبادرات هامة وذلك بالتوسع في الأنشطة الاستثمارية واستطلاع أسواق جديدة لتصريف المنتجات المحورية القائمة وتعجيل أداء الخدمات الأخرى ذات الصلة. ومع هذه الخطوات التي حققها البنك في العام 2012 والسنة الثلاثين لتأسيسه، طرح البنك شعار هويته الجديدة.

أضواء على النتائج المالية والأداء

حقق البنك نمواً قياسياً زاد بنسبة 15% بنهاية العام 2012 على أرقام السنة السابقة، محققاً ربحاً صافياً بلغ 30 مليون دولار أمريكي مقابل 26 مليون دولار أمريكي في العام 2011. وكان دخل الفوائد أهم عامل في العام 2012، حيث ارتفع بنسبة 28% على السنة السابقة 2011. وتضاعفت إيرادات الفائدة من الاستثمارات في العام 2012، ولوحظ نمو معتدل في الرسوم والعمولات التي زادت بنسبة 5% في العام 2012 على العام 2011. وارتفعت حصيلة الصرف الأجنبي في العام 2012 بنسبة 13% على السنة السابقة 2011. وكان العامل المساهم الهام في العام 2012، الإدارة الحذرة لنوعية أصول الموازنة. وبوجه عام، بلغت إيرادات التشغيل بعد التخصيص الرقابي العام 37 مليون دولار أمريكي، مما يثبت كفاءة تشغيلية قوية. وشهدت نسبة التكاليف إلى الدخل مزيداً من المراقبة وبلغت نسبتها 19%، فيما ظل العائد على متوسط الملكية عند 11%.

وارتفع إجمالي الأصول في العام 2012 بنسبة 11% على السنة السابقة 2011، وظلت نسبة كفاية رأس المال عالية عند 50% ونسبة السيولة مناسبة ومريحة عند 83% كما هي في 31 ديسمبر 2012م. كما أن ضخ 50 مليون دولار أمريكي في يناير 2012، ساهم أيضاً في النسبة المريحة لكفاية رأس المال.

توزيع الأرباح

يواصل بنك اليوباف التزامه تجاه المساهمين فيه بضمان تحقيق مستويات قياسية من الأرباح ونتائج جيدة للمساهمين. ويسر مجلس الإدارة أن يقترح توزيع 4 دولارات أمريكية لكل سهم – بنسبة 8% من رأس المال المدفوع – أي 20 مليون دولار أمريكي للعام 2012.

التطلع نحو السنة القادمة

التطلع إلى العام 2013 تطلع إيجابي في ظل كفاية قوية لرأس المال ونسب سيولة ومبادرات استراتيجية من جانب الإدارة للتوسع في روافد الإيراد والأسواق الجديدة. وإلى جانب ذلك، فإن تركيز بنك اليوباف الواضح والمستدام على تحقيق نتائج مالية دون التضحية بنوعية أصول الموازنة، يمنح الثقة في نظرة مستقبلية إيجابية.

شكر وتقدير

في الختام، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ولوزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومصرف البحرين المركزي ولجميع البنوك المراسلة ولعملائنا على دعمهم الكبير والمتواصل.

كما أتقدم بخالص التقدير والشكر إلى جميع العاملين لدينا على تفانيهم والتزامهم بتحقيق نتائج مرموقة.

سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

1. السيد حسن خليفة أبو الحسن
الرئيس التنفيذي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي منذ أكتوبر 2012. حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء من ليبيا. تم إيفاد السيد/حسن أبو الحسن من المصرف الليبي الخارجي، ليبيا لرئاسة بنك اليوباف العربي الدولي، البحرين. وقد تقلد العديد من المناصب الإدارية العليا في مجموعة المصرف الليبي الخارجي وكان المنصب الأخير الذي تقلده هو مساعد المدير العام في المصرف الليبي الخارجي، المقر الرئيسي. يتمتع بخبرة قوية واسعة النطاق في قطاع البنوك تمتد لأكثر من عقدين من الزمن.

2. السيد محمد سعيد فطيره
النائب الأول للرئيس التنفيذي

بكالوريوس في إدارة الأعمال، شغل العديد من المواقع في المصرف الليبي الخارجي ومساهماته، و يتمتع بخبرة تزيد عن العقدين من الزمن في الأعمال المصرفية الدولية ، موفد من المصرف الليبي الخارجي ويشرف على إدارات الرقابة المالية والعمليات المصرفية وتقنية المعلومات. كما كلف بالقيام بأعمال المدير العام لبنك اليوباف لمدة ستة أشهر من العام 2012.

3. السيد محمود عبدالله عزوز
نائب الرئيس التنفيذي

يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في بنك اليوباف – البحرين موفد من المصرف الليبي الخارجي. يشرف حالياً على إدارات تطوير الأعمال والخزينة وتمويل التجارة. و قد شغل العديد من المواقع في مختلف الإدارات في المصرف الليبي الخارجي ومساهماته ويتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثة عقود في الأعمال المصرفية الدولية وفي الاعتمادات المستندية والعمليات.

4. السيد علي عبد الله دشتي
رئيس الخزينة والاستثمارات

تخرج من برنامج التنمية التنفيذي الخليجي (كلية داردن للأعمال جامعة فيرجينيا) ويتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاما في مجال الخدمات المصرفية والأسواق المالية. شغل قبل انضمامه لليوباف العديد من المناصب العليا في كل من البنوك الإقليمية والعالمية في دول مجلس التعاون الخليجي، أهمها الخزينة وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية وتطوير الأعمال.

5. السيد محمد عبدالحميد عبد القادر
رئيس إدارة المخاطر والامتثال

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورغان، المملكة المتحدة؛ وعلى بكالوريوس محاسبة، ودبلوم في الامتثال الدولي من اتحاد الامتثال الدولي المعتمد من قبل جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وقبل انضمامه إلى بنك اليوباف عام 2009، عمل لدى مصرف البحرين المركزي في قسم العمليات والرقابة المصرفية لفترة تزيد عن العشر سنوات. وهو متخصص في إدارة المخاطر، والامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

6. السيد سعيد عبدالنبي البناء
رئيس قسم الموارد البشرية والشئون الإدارية

يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الموارد البشرية. شغل العديد من المناصب في القطاع المصرفي مع خبرة تمتد لأكثر من 25 عاما متخصصا في مجال التعويضات والفوائد.

7. السيدة كيه. آر. أوشا
رئيس الرقابة المالية

عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين في الهند ومعهد محاسبة التكاليف في الهند، وتمتلك خبرة عملية تزيد عن 19 سنة في مجال المالية والتدقيق، كما تحمل مؤهلات عليا في تدقيق نظم المعلومات من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

8. الآنسة فاطمة محمد بو علي
رئيس العمليات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين، التابعة لجامعة ماكماستر الكندية، إضافة إلى دبلوم في العلوم المالية والمصرفية. وهي حاصلة أيضاً على شهادة التعامل (ACI)، وتتمتع بخبرة لأكثر من عشر سنوات في العمليات المصرفية والخزينة وإدارة علاقات العملاء.

9. السيد حسن عبدالرحمن الصفار
رئيس تمويل التجارة

يحمل شهادة الدبلوم في الخدمات المصرفية، ويتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاما في المجال المصرفي على مستوى البحرين. يتمتع بخبرة قوية في مجال تمويل التجارة الدولية وذو معرفة تامة بالأعراف والممارسات الموحدة وقضايا الامتثال المتعلقة بالاعتمادات المستندية.

10. السيد عباس عبدالله الشماع
رئيس التدقيق الداخلي

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة ومدقق نظم المعلومات من جمعية نظم المعلومات والتدقيق والمراقبة (CISA)، الولايات المتحدة الأمريكية. انضم لبنك اليوباف في ديسمبر 2009 ولديه أكثر من 8 أعوام من الخبرة في التدقيق الداخلي والخارجي. بدأ مسيرته المهنية قبل انضمامه إلى اليوباف كمدقق حسابات في شركة إرنست ويونغ، البحرين.

11. السيد إسماعيل عمر النصري
رئيس الإدارة القانونية

حاصل على البكالوريوس في القانون، (مع مرتبة الشرف)، جامعة النيلين ، الخرطوم السودان وعضوا منتسبا في معهد المحكمين القانونيين – المملكة المتحدة (CIArb-UK). وقد اشتغل قبل انضمامه إلى اليوباف البحرين في مايو 2012، لمدة سبع سنوات مع مكاتب المحاماة في السودان ومملكة البحرين وانتقل إلى القطاع المصرفي الإسلامي، حيث عمل لمدة 4 أعوام لدى بنك المستثمرون. وهو متخصص في قانون الشركات والبنوك والصيرفة الإسلامية.

تقرير الرئيس التنفيذي

”رغم الاضطرابات التي هيمنت على أنشطة الخدمات المصرفية الدولية خلال هذا العام، إلا أن البنك حقق تقدما هاما في عملياته التشغيلية علاوة على تحقيق نتائج مثالية.“

حسن خليفة أبو الحسن
الرئيس التنفيذي

ازداد الدخل التشغيلي بما نسبته 18% ليصل إلى

39.3 مليون دولار أمريكي

يسعدني إعلامكم بأن العام 2012 كان عاما حافلا بالانجازات الهامة، وسجل أعلى نسبة ربحية حققها البنك منذ تأسيسه. كما كان أيضا استثنائيا من حيث الأداء المالي والتشغيلي القوي والذي عكس التطبيق الناجح لاستراتيجية البنك في التركيز على الأنشطة التقليدية للمصارف، إضافة إلى كفاءة منتجات التداول المالي للخزينة والأنشطة ذات الصلة.

رغم الاضطرابات التي هيمنت على أنشطة الخدمات المصرفية الدولية خلال هذا العام، إلا أن البنك حقق تقدما هاما في عملياته التشغيلية علاوة على تحقيق نتائج مثالية؛ فقد ازداد الدخل التشغيلي بما نسبته 18% ليصل إلى 39.3 مليون دولار أمريكي خلال العام 2012، مقارنة بما قيمته 33.2 مليون دولار أمريكي في العام 2011. كما أتاح تركيزنا على الخدمات المصرفية التقليدية تحقيق ربح صافي بلغ 30 مليون دولار أمريكي مقارنة بربح صافي قيمته 26 مليون دولار أمريكي عام 2011، ومسجلا متوسط عوائد على حقوق المساهمين بلغ 11%؛ وهو من أفضل معدلات العوائد مقارنة مع البنوك النظيرة في هذا القطاع.

كما شهدت الميزانية العمومية نموا قدره 11% لتصل قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي عام 2012، مقارنة بما قيمته مليار دولار أمريكي عام 2011. وسجل حجم القروض والسلف نموا بلغ نسبته 40% ليصل إلى 378 مليون دولار أمريكي، مقارنة بما قيمته 269 مليون دولار أمريكي عام 2011، صاحب ذلك انخفاض في معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بنسبة 1.67%. ومن خلال تبني البنك لمنهجية محافظة تجاه خسائر الائتمان، فقد وضع البنك مخصصات بلغت قيمتها 2.3 مليون دولار أمريكي لهذا العام، مقارنة بما قيمته 1.5 مليون دولار أمريكي عام 2011، متضمنة المخصصات الجماعية الإلزامية.

وقد استمر وضع السيولة المالية لبنك اليوباف مريحا في سنة 2012 مع نسبة أصول سائلة إلى الالتزامات تبلغ 83% ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول تصل 60.42% ويصل حجم ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى 519 مليون في سنة 2012 مقابل 470 مليون في السنة السابقة لها.

وتمت زيادة في حقوق المساهمين وصلت إلى 300.9 مليون دولار في سنة 2012 مقابل 240.5 مليون دولار في سنة 2011 وذلك نتيجة ضخ 50 مليون دولار في رأس المال من طرف المساهم الرئيسي في البنك وذلك لدعم استمرار الأداء الايجابي والتوسع في الأنشطة والأعمال. وحافظ معدل الملاءة المالية على قوته حيث بلغ 50% من رأس المال الفئة الأولى وفقا لمتطلبات بازل 2 مما أتاح حماية وغطاءً كافيا ضد المخاطر.

تقرير الرئيس التنفيذي
تتمة

استمر البنك في دعم عملائه في الأسواق الأساسية إضافة إلى الأداء والمنتجات المختلفة التي يقدمها، مما أتاح تلبية احتياجات العملاء وحاز على رضاهم.

هذا وقد ازدادت الكلفة التشغيلية للعام 2012 بما نسبته 23% لتصل إلى 6.9 مليون دولار أمريكي. ويمكن تبرير هذه الزيادة بسبب زيادة وتطوير الموارد البشرية وبما يتماشى مع المتطلبات التشغيلية.

ويعتبر العام 2012 عاما آخرا من النجاحات المتحققة في نشاط التمويل التجاري. فقد استمر البنك في دعم عملائه في الأسواق الأساسية إضافة إلى الأداء والمنتجات المختلفة التي يقدمها، مما أتاح تلبية احتياجات العملاء وحاز على رضاهم.

كما عمل الأداء الإيجابي لإدارة الخزينة على تحسين إدارة السيولة في البنك. وقد حققت الخدمات التي تقدمها الخزينة نتائج جيدة، رغم انخفاض معدلات الفائدة والتقلبات التي اتسمت بها أسواق الصرف. وقد خفضت الإدارة الحذرة في تعاملات صرف العملات الأجنبية من مخاطر هذا النشاط، وحققت أرباح خلال عام 2012 بلغت قيمتها 375 ألف دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 331 ألف دولار أمريكي عام 2011. وتتطلع إلى الارتقاء بخدمات الخزينة استنادا إلى احتياجات البنك وعملائه.

قوة ونجاعة سياسات وتطبيقات إدارة المخاطر كان لها الدور المؤثر في التقييم السليم للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراقبة الإجراءات في حجم الانكشافات للبنك. واستمرت وظائف الامتثال في تبني ضوابط صارمة في الإشراف والرقابة، والتحقق من أن عمليات البنك تتم وفقا للخطوات التنظيمية التي تنص عليها الهيئات الرقابية وصلاحيات الولاية القضائية للمناطق التي تتواجد فيها. كما عمل البنك على تحسين الوعي بإجراءات مكافحة غسيل الأموال من خلال عقد دورات تدريب ملائمة للموظفين، والتي تتم كجزء من دعم البنك لمعايير الالتزام وأفضل الممارسات.

صافي الربح

عـام 2008
8 مليون دولار أمريكي

عـام 2009
8.2 مليون دولار أمريكي

عـام 2010
15.4 مليون دولار أمريكي

عـام 2011
26 مليون دولار أمريكي

عـام 2012
30 مليون دولار أمريكي

وقد شهد بنك اليوباف خلال العام 2012 تغييرا في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفي هذا الإطار فإننا نرحب بأعضاء مجلس الإدارة الجدد، كما أننا نعبر عن تقديرنا للأعضاء السابقين ونقدم لهم الشكر الجزيل على إسهاماتهم القيمة التي أثرت مسيرة النجاح لبنك اليوباف. كما نتقدم بالشكر الجزيل أيضا للإدارة السابقة على المجهودات المبذولة والتي أوصلت البنك إلى كل هذه النجاحات.

وبما إننا على عتبة سنة مالية جديدة، وبما إن الأزمات السياسية والاقتصادية لا تنفك تؤثر على أداء قطاع الخدمات المصرفية، وخصوصا في أسواقنا الاستراتيجية بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فإننا نتوقع أن تكون هذه السنة مليئة بالتحديات. وبالرغم من ذلك، فإننا نستشرف إمكانات جيدة لتحسين النمو الاستراتيجي للبنك، وسنعمل على مراجعة نموذج العمل الخاص بنا لاقتناص الفرص والدخول في أسواق أخرى، وتقديم منتجات جديدة من شأنها أن تنوع روافد دخل البنك. كما سيلعب كل من موقفنا المالي الرصين وخبراتنا وقيمنا دورا محوريا في تحقيق النتائج المرجوة.

كما سيدعم انتقالنا إلى المبنى الجديد المملوك بالكامل للبنك في ضاحية السيف، والتي تعتبر من أرقى المناطق في مملكة البحرين، خطط النمو المستقبلية ويعزز التزامنا لخدمة المنطقة.

وقد شهدنا نتائج متميزة حافظت على الربحية والنمو مقارنة بأقراننا على مدار سنة مالية هيمنت فيها التحديات الكثيرة على قطاع الخدمات المصرفية. ولم يكن تحقيق هذه النتائج ممكنا دون دعم من عملائنا والمساهمين وكذلك الجهود المخلصة التي بذلها موظفو البنك.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس إدارة البنك والفريق الإداري التنفيذي وموظفي البنك، على إسهاماتهم المتميزة والدور الهام الذي قاموا به على مدار السنة المالية 2012.

كما أود التعبير عن شكري وتقديري لمصرف البحرين المركزي، وحكومة مملكة البحرين على دعمهم اللامحدود والمستمر لبنك اليوباف. واللّه ولي التوفيق.

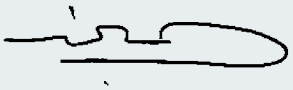

حسـن خليفة أبـو الحسـن
الرئـيس التنفيـذي

حوكمة الشركات

المحتويات

1- الحوكمة	**17**
2- الاستقلالية والصلاحيات	**17**
3- المساهمون	**18**
4- أعضاء مجلس الإدارة	**18**
4-1 مسؤوليات مجلس الإدارة	18
4-2 تركيبة المجلس	18
4-3 أنشطة المجلس	19
4-4 تقييم مجلس الإدارة	21
4-4-1 تعيين الأعضاء	21
4-4-2 تقييم المجلس	21
5- لجان مجلس الإدارة	**22**
5-1 لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال	22
5-2 لجنة الترشيح والمكافآت	23
6- لجان الإدارة	**24**
6-1 لجنة الأصول والمطلوبات	24
6-2 لجنة إدارة المخاطر	25
6-3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات	25
7- هيكل تفويض الموافقات	**25**
8- مدونة السلوكيات وتضارب المصالح	**26**
9- الاتصالات	**26**
10- سياسة مكافحة غسيل الأموال	**26**
11- آخر التطورات لعام 2012	**26**
12- الإفصاح عن المكافآت	**27**
13- مكافآت المدققين الخارجيين	**28**
14- تطبيق تحسينات الإمتثال للسنة المالية 2012	**28**
15- مبادرات التحسين والمتطلبات المستمرة	**29**
30- الهيكل التنظيمي	**30**

1- الحوكمة

يلتزم بنك اليوباف العربي الدولي بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية. كما يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك بالإمتثال التام بتطبيق الحوكمة المؤسسية المقررة، والإلتزام بأفضل الممارسات المتبعة بمملكة البحرين، وبما يعكس التزام البنك بتعزيز الحوكمة المؤسسية، والشفافية المالية، والعدالة من حيث الإفصاح عن المعلومات المالية لكافة المساهمين.

يسعى بنك اليوباف العربي الدولي جاهداً للإلتزام بمتطلبات قانون الحوكمة المؤسسية المعمول بها والتي أعلنت عنها وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين في شهر مارس 2010، وضوابط الرقابة عالية المستوى (وحدة الرقابة عالية المستوى) المنصوص عليها في مجلد قواعد مصرف البحرين المركزي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر يناير من عام 2011.

ووفقا لميثاق بنك اليوباف والمتطلبات المنصوص عليها في قانون الحوكمة المؤسسية في مملكة البحرين، فقد أوكل مجلس الإدارة مسؤوليات محددة لعدد من لجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث أصبحت كل لجنة تخضع لميثاق رسمي ومكتوب خاص بها. واللجان الرئيسية هي ما يلي:

1- لجان مجلس الإدارة:
- لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال؛
- لجنة الترشيح والمكافآت.

2- اللجان الإدارية:
- لجنة الموجودات والمطلوبات؛
- لجنة إدارة المخاطر؛
- لجنة الموارد البشرية والتعويضات؛

2- الاستقلالية والصلاحيات

تحافظ لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال على مركز مستقل لأغراض التحقق من استقلاليتها، الأمر الذي يضمن تحقيق الاستقلالية في الدور الرقابي وإعداد تقارير مستقلة وموضوعية للإفصاح عن مهام العمل إلى الإدارة العليا والمجلس. وفي هذا الصدد، تتمتع إجراءات إدارتي التدقيق والمخاطر والإمتثال بإمكانية الوصول مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال.

وعلاوة على ذلك، يتم الحفاظ على استقلالية المهام من خلال مطالبة الموظفين المعنيين بتنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالتدقيق والمخاطر والإمتثال فقط، وعدم الانخراط بأي أنشطة أخرى تنطوي على احتمالية وجود تضارب في المصالح. هذا ويتبع موظفو التدقيق والإمتثال إدارياً إلى رئيس الإدارة مباشرة، ولا ينخرطون بأي شكل من الأشكال في أنشطة الأعمال اليومية.

تتمتع دائرتي التدقيق والإمتثال بالامتيازات والصلاحيات التالية لتتمكن من أداء واجباتها بكفاءة وفعالية:

- الإتصال (في أي وقت، وبمبادرة منها) مع أي موظف، والحصول على أي سجلات أو ملفات ضرورية تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها؛
- خط اتصال مباشر مع مصرف البحرين المركزي والسلطات الرقابية الأخرى ولجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال؛
- الصلاحية والموارد (بما في ذلك إشراك متخصصين خارجيين) للمبادرة بتنفيذ/التحقيق في أي إنتهاكات محتملة للقوانين واللوائح، والتخطيط للإجراءات التصحيحية في الحالات الاستثنائية.

كما تعد وظيفة الإمتثال مستقلة أيضاً عن إدارة التدقيق الداخلي. ولأغراض تعزيز استقلالية وموضوعية المهام، تم وضع برنامج تدقيق منفصل يغطي أنشطة قسم الإمتثال، وتتولاه إدارة التدقيق الداخلي كجزء من مراجعاتها.

حوكمة الشركات
تتمة

3- المساهمون

تعود ملكية الأغلبية في بنك اليوباف للمصرف الليبي الخارجي بنسبة 99.50%، وهو بنك مسجل في ليبيا ومملوك بنسبة 100% من قبل مصرف ليبيا المركزي.

الهيكل التنظيمي لمساهمي بنك اليوباف العربي الدولي في تاريخ 31 ديسمبر 2012:

اسم المساهم	نسبة المساهمة	الجنسية
المصرف الليبي الخارجي	99.50%	ليبي
البنك الأهلي اليمني	0.28%	يمني
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	0.22%	يمني
المجموع	**100%**	

في تاريخ 31 ديسمبر 2012، لا يملك مدراء البنك أو الإدارة التنفيذية أي أسهم في البنك على المستوى الفردي.

4- أعضاء مجلس الإدارة

4-1 مسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الجهة المسؤولة عن أداء الأعمال بمجملها، وعن وضع استراتيجية بنك اليوباف العربي الدولي. ويشتمل دور المجلس ومسؤولياته على البنود التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع أهداف البنك وأغراضه؛
- مراقبة أداء الإدارة؛
- عقد وإعداد جدول الأعمال لاجتماعات المساهمين؛
- مراقبة تضارب المصالح ومنع المعاملات الاحتيالية من الأطراف ذات العلاقة؛
- إعتماد الاستراتيجية ومراجعتها سنوياً؛
- إعتماد هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها سنوياً؛
- إعتماد الأنظمة وإطار الضوابط ومراجعتها سنوياً؛
- مراقبة تنفيذ الاستراتجية من قبل الإدارة؛
- العمل على إعداد البيانات المالية بحيث تفصح بدقة عن المركز المالي للبنك؛
- يحدد مجلس الإدارة «التوجهات النهائية» للبنك، ويتولى مسئولية الاشراف على الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية المختلفة، والتي تتعلق بقانون سوق البحرين للأوراق المالية، وقانون العمل، وقانون الشركات التجارية، وقوانين مصرف البحرين المركزي وتعليماته.
- يتحقق مجلس الإدارة من أن كافة العمليات تتم طبقا لما هو مصمم لأغراض الحفاظ على نزاهة وسمعة البنك، بما في ذلك الامتثال بالقوانين والقواعد والتعليمات والسياسات الداخلية التي تحكم أنشطة البنك؛
- مراجعة الضوابط الداخلية، العمليات، وكافة الاجراءات من خلال إدارة التدقيق الداخلي.

4-2 تركيبة المجلس

يضم مجلس إدارة البنك كما في تاريخ 31 ديسمبر 2012 من ستة أعضاء، ثلاثة منهم مستقلين وثلاثة غير تنفيذيين.

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	نوع العضوية	الجنسية	تاريخ التعيين	تاريخ إعادة التعيين	تاريخ الاستقالة
الدكتور محمد عبد الله بيت المال	الرئيس	مستقل	ليبي	26 يونيو 2008	6 يونيو 2011	14 أغسطس 2012
الدكتور إمراجع غيث سليمان	الرئيس	مستقل	ليبي	1 نوفمبر 2012	–	–
السيد سليمان عيسى العزابي	نائب الرئيس	مستقل	ليبي	26 أكتوبر 2008	6 يونيو 2011	–
السيد علي المخزوم بن حمزة	عضو	غير تنفيذي	ليبي	7 يوليو 2004	6 يونيو 2011	–
السيد سيف الله أسعد سليم	عضو	غير تنفيذي	ليبي	16 أغسطس 2007	6 يونيو 2011	–
السيد فتحي أحمد يحيى	عضو	غير تنفيذي	ليبي	1 نوفمبر 2012	–	–

يلتزم البنك بالحفاظ على أعلى معايير حوكمة الشركات.

3-4 أنشطة المجلس

طبقا لمجلد قواعد المصرف المركزي، نموذج الرقابة عالية المستوى/الجزء 1.3 – ينبغي على مجلس الإدارة الاجتماع دوريا بحيث لا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة على مدار العام الواحد؛ وعلاوة على ذلك وطبقا لميثاق لجنة الترشيح والمكافآت، على اللجنة أن تجتمع بما لا يقل عن مرتان في العام الواحد؛ وطبقا لميثاق لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال فعليها أن تجتمع بما لايقل عن أربع مرات في العام الواحد. وقد اجتمع مجلس الإدارة ست مرات في العام 2012، بينما اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال خمس مرات، واجتمعت لجنة الترشيح والمكافآت أربع مرات. ويبين الجدول التالي تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة:

	تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1	31 يناير، 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبدالله بيت المال	
		السيد/سليمان عيسى العزابي	لايوجد
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	
		السيد/سيف الله أسعد سليم	
2	5 أبريل، 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبدالله بيت المال	
		السيد/سليمان عيسى العزابي	لا يوجد
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	
		السيد/سيف الله أسعد سليم	
3	15 مايو 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبدالله بيت المال	
		السيد/سليمان عيسى العزابي	لا يوجد
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	
		السيد/سيف الله أسعد سليم	
4	4-3 يوليو 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبدالله بيت المال	
		السيد/سليمان عيسى العزابي	لا يوجد
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	
		السيد/سيف الله أسعد سليم	
5	18-17 سبتمبر 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف الله أسعد سليم	
6	5-4 ديسمبر 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف الله أسعد سليم	
		السيد/فتحي أحمد يحيى	

* إستقال د. محمد عبدالله بيت المال بتاريخ 14 أغسطس 2012
* تم تعيين السيد/فتحي أحمد يحيى عضوا بتاريخ 1 نوفمبر 2012

حوكمة الشركات
تتمة

4- أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

4-3 أنشطة المجلس (تتمة)

يبين الجدول التالي تفاصيل اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال:

	تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1	30 يناير 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	السيد/سيف اللّه أسعد سليم
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	
2	4 أبريل، 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد سيف اللّه أسعد سليم	
3	14 مايو 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	
4	2 يوليو 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	
5	3 ديسمبر 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	

يبين الجدول التالي تفاصيل اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت:

	تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1	30 يناير 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبداللّه بيت المال	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	
2	14 مايو، 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبداللّه بيت المال	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	
3	2 يوليو 2012/مملكة البحرين	د. محمد عبداللّه بيت المال	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	
4	3 ديسمبر 2012/مملكة البحرين	السيد/سليمان عيسى العزابي	
		السيد/علي المخزوم بن حمزة	لا يوجد
		السيد/سيف اللّه أسعد سليم	

* إستقال د. محمد عبداللّه بيت المال بتاريخ 14 أغسطس 2012

* ترأس السيد/سليمان عيسى العزابي الاجتماع الرابع للجنة بعد إستقالة الرئيس د. محمد عبداللّه بيت المال.

4-4 تقييم مجلس الإدارة

4-4-1 تعيين الأعضاء

طبقا للنظام الأساسي تتم إدارة البنك من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون مما لا يقل عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 9 أعضاء تعينهم الجمعية العامة للبنك من خلال الاقتراع السري. وتكون مدة صلاحية مجلس الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إنتخابات المجلس السابقة. هذا ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة تمشيا مع أحكام قانون الشركات التجارية المعمول به في مملكة البحرين. ويختار المجلس، بالاقتراع السري، من بين أعضاءه رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس. ويتقيد أعضاء مجلس الإدارة بأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ومجلد الحوكمة، ومجلد السلوكيات، إضافة إلى كافة القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن. هذا ويبين النظام الأساسي للبنك كافة الأحكام التي تقضي بإنهاء خدمة أي من أعضاء مجلس الإدارة، وعلى سبيل المثال لا الحصر عدم تمكن العضو من حضور أربع جلسات متتالية لاجتماع مجلس الإدارة دون عذر مشروع.

يتم تقديم المعلومات الضرورية إلى أعضاء مجلس الإدارة بعد تعيينهم. ويتأكد مجلس الإدارة من تسلّم كل عضو مجلس إدارة معين حديثًا لمنصبه بشكل رسمي كافة المعلومات بغية التأكد من مساهمته في المجلس من بداية تعيينه، بما في ذلك الاجتماع مع الإدارة العليا، والعروض التقديمية التي تتعلق بالخطط الاستراتيجية للبنك، والقضايا الهامة المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية، وإدارة المخاطر، وبرامج الإمتثال، ومع مدققي الحسابات الداخليين والمستقلين والمستشار القانوني.

ويوقع البنك اتفاقا خطيا مع كل من أعضاء مجلس الإدارة، يدرج ويبين فيه أدوار وواجبات ومسؤوليات وأوجه المساءلة لكل عضو، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى ذات الصلة بتعيينهم، بما في ذلك مدة تعيينهم وإطار الالتزام الزمني المتوقع، والمسؤوليات حين تعيينهم في أي من اللجان (إن وجدت) ومكافآتهم وحقوقهم في إستعادة النفقات، وحقهم في الحصول على المشورة الفنية المستقلة في حالة طلبهم ذلك.

4-4-2 تقييم المجلس

يقتضي تفويض مجلس إدارة البنك بأن يجري المجلس تقييما لأدائه بحيث يشمل ما يلي:

- تقييم عمل المجلس؛
- إستكمال كل عضو من الأعضاء استبيان للتقييم الذاتي؛
- مراجعة التقييم الذاتي الذي تم تنفيذه؛
- استراتيجيات البنك وتقييم للمخاطر؛
- مراجعة عمل كل عضو وسجل حضوره لاجتماعات المجلس واللجان ومشاركاته البناءة في المناقشات واتخاذ القرارات؛
- مراقبة الجهات ذات المصلحة لأداء حوكمة الشركات للبنك؛
- التوجهات والعوامل الحالية والناشئة.

وقد انتهى أعضاء مجلس الإدارة من إعداد التقييم الذاتي لعام 2011، وتم إرسال النتائج إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي الذي انعقد بتاريخ 16 مايو 2012؛ كما انتهى أعضاء مجلس الإدارة من ذات المهمة خلال العام 2012، وسيتم تقديم نتائج التقرير إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة المقبل.

حوكمة الشركات
تتمة

5- لجان مجلس الإدارة

يتبع المجلس لجنتان هما: لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال، ولجنة الترشيحات والمكافآت. وتتألف لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال من ثلاثة أعضاء، بينما تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من عضوين. ويتألف جميع الأعضاء في اللجنتين من أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لدليل قواعد المصرف المركزي (المجلد 1)، يجب أن تكون أغلبية أعضاء لجان المجلس من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، إلا أن المصرف المركزي قد أعفى البنك إلى تاريخ 31 مارس 2012 لتعيين المزيد من الأعضاء المستقلين.

أعضاء لجان مجلس الإدارة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2012

اللجنة	اسم العضو	منصب العضو	مستقل/ غير مستقل
لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال	السيد سليمان عيسى العزابي	رئيسا	مستقل
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	عضو	غير مستقل
	السيد علي المخزوم بن حمزة	عضو	غير مستقل
لجنة الترشيح والمكافآت	الدكتور محمد عبداللّه بيت المال	رئيسا	مستقل
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	عضو	غير مستقل

*إستقال د. محمد عبداللّه بيت المال بتاريخ 14 أغسطس 2012

5-1 لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال

يقتضي تفويض لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال القيام بما يلي إلى جانب عدد من الأمور الأخرى:

- مساعدة المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته القانونية والائتمانية فيما يتعلق بالضوابط الداخلية والسياسات المحاسبية والتدقيق وممارسات تقديم التقارير المالية؛
- مساعدة المجلس في مهامه الإشرافية على النزاهة وإعداد التقارير المتعلقة بالبيانات المالية الفصلية والسنوية للبنك؛
- مراجعة الأداء والموافقة على الأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي؛
- الإشراف على استقلالية وأداء مدققي الحسابات الخارجيين، وكذلك التوصية بتعيين واستبدال وتعويض مدققي الحسابات الخارجيين؛
- مراجعة مدى كفاية وفاعلية النظام والضوابط والممارسات المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر في البنك؛
- الإشراف على إلتزام البنك بالقوانين واللوائح والسياسات الرقابية والداخلية؛
- رفع تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة والتوصيات ذات الصلة، ومراجعة أي تقارير يصدرها البنك فيما يتعلق بمسؤولية اللجنة؛
- الحفاظ على مراقبة إطار عمل وأنظمة إدارة المخاطر الداخلية ورأس المال في البنك ومراجعة فاعلية أنظمته سنوياً؛
- بيان سياسة تحمل المخاطر بالبنك التي يمكن بموجبها مقارنة مبلغ رأس المال المعرض للخطر على أساس استشرافي، وفقا لما تحدده مستويات التعرض لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية والتركيز والتسوية ومخاطر السمعة ودورة العمل؛
- التأكد من أن الإدارة العليا تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لمراقبة وضبط حالات التعرض للمخاطر في البنك من خلال تقييم المخاطر المناسبة والإلتزام بسياسات إدارة المخاطر؛
- الموافقة على أهداف إدارة المخاطر واستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها التي تتوافق مع الخطوط العريضة لأعمال البنك، ومجموعة المخاطر المتعرض لها، وقابلية تعرضه للمخاطر، والالتزام بقواعد ولوائح مصرف البحرين المركزي ومراجعتها سنوياً. وتُرسَل موافقات اللجنة إلى الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر؛
- التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك يتضمن منهجيات لتقييم وإدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والربحية/معدل العائد، ومخاطر السمعة على نحو فعال؛

- التأكد من وجود خطوط واضحة للصلاحيات والمساءلة لإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها كما تنفذ داخليا وفقاً لما يقتضيه المصرف المركزي؛
- التأكد من أن قسم إدارة المخاطر يمتلك ما يكفي من الموارد، ويتمتع بإمكانية وصول مناسبة إلى المعلومات لتمكينه من أداء واجباته على نحو فعال؛
- الإشراف على قسم الإمتثال للبنك؛
- تقوم اللجنة بمراجعة فاعلية النظام من حيث مراقبة الإمتثال المالي والإمتثال بالإفصاح كما تقتضيه المتطلبات القانونية والتنظيمية، والتوافق مع قواعد ولوائح المصرف المركزي التي تتم مراجعتها سنوياً، وكذلك نتائج التحقيقات والمتابعة من قبل الإدارة (بما في ذلك الإجراءات التأديبية) بحق أي أعمال احتيال أو حالات عدم إلتزام؛
- تقوم اللجنة بالتحقق من وجود موارد كافية لقسم الإمتثال، واستقلاليته عن خطوط الأعمال الأخرى، ومن أنه يدار من خلال أشخاص غير مشاركين في الإدارة اليومية لمجالات العمل المختلفة في البنك؛
- تقوم اللجنة بالتحقق من وجود ضوابط لإدارة جودة التقارير المالية ونزاهتها؛
- تتأكد اللجنة من قيام الإدارة بتطوير وتنفيذ معايير «اعرف عميلك» الشاملة والإشراف على فعاليتها، فضلاً عن المراقبة المستمرة للحسابات والمعاملات، وذلك تماشيا مع متطلبات اللوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات المتبعة؛
- مراجعة نتائج أي اختبارات من قبل الهيئات التنظيمية؛

2-5 لجنة الترشيحات والمكافآت

يقتضي تفويض لجنة الترشيحات والمكافآت منها القيام بما يلي إلى جانب عدد من الأمور الأخرى:

- التأكد من أن عملية الترشيح لعضوية المجلس تتم بصورة رسمية وتتسم بالشفافية؛
- الاهتمام الكامل بتخطيط التعاقب لأعضاء مجلس الإدارة (ولا سيما فيما يخص رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي) ومناصب الإدارة العليا الأخرى (مثل الوظائف التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي)؛
- التأكد من تطبيق سياسات وعمليات فعالة للتحقق من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بالنزاهة اللازمة والكفاءة والخبرة الفنية والإدارية؛
- مراجعة الوقت المطلوب من الأعضاء غير التنفيذيين بشكل دوري. ويجب استخدام تقييم الأداء لتقدير ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يكرسون وقتا كافيا لأداء واجباتهم؛
- تقديم تقارير سنوية لمجلس الإدارة تتضمن تقييما لأداء المجلس؛
- تحديد الإطار العام أو السياسة العامة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا بالاتفاق مع المجلس؛
- مراجعة وتقييم مدى كفاية سياسات وممارسات البنك في مجال الحوكمة المؤسسية، والتوصية بأية تغييرات مقترحة ليوافق عليها مجلس الإدارة؛
- مراجعة ملاءمة الميثاق المعتمد من قبل لجنة الترشيحات والمكآفات التابعة للمجلس، والتوصية بإجراء التغييرات كلما كان ذلك ضروريا؛

حوكمة الشركات
تتمة

6- لجان الإدارة

تتألف الإدارة من ثلاث لجان وهي لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الموارد البشرية والتعويضات. وأعضاء اللجان الإدارية هم:

اللجان الإدارية	منصب العضو	منصب عضو اللجنة
لجنة الموجودات والمطلوبات	الرئيس التنفيذي	رئيس
	نائب الرئيس التنفيذي (الأعمال والتطوير، التجارة والمالية، الخزينة والاستثمار)	نائب الرئيس
	النائب الأول للرئيس التنفيذي	عضو
	مدير الرقابة المالية	عضو
	مدير تطوير الأعمال	عضو
	مدير الخزينة والاستثمار	عضو
	مدير إدارة المخاطر والإمتثال	عضو
	مدير العمليات	مندوب
لجنة إدارة المخاطر	الرئيس التنفيذي	رئيس
	النائب الأول للرئيس التنفيذي (الرقابة المالية، تقنية المعلومات، العمليات)	نائب الرئيس
	نائب الرئيس التنفيذي	عضو
	مدير الرقابة المالية	عضو
	مدير تطوير الأعمال	عضو
	مدير الخزينة والاستثمار	عضو
	مدير إدارة المخاطر والإمتثال	مندوب
لجنة الموارد البشرية والتعويضات	الرئيس التنفيذي	رئيس
	النائب الأول للرئيس التنفيذي	عضو
	نائب الرئيس التنفيذي	عضو
	مدير الموارد البشرية والإدارة	عضو

6-1 لجنة الأصول والمطلوبات

يفرض التفويض الرسمي على لجنة الموجودات والمطلوبات المهام التالية، ضمن أمور أخرى:

- مراقبة ومراجعة الموازنة العامة للبنك؛
- الإدارة الفاعلة لمتطلبات السيولة في البنك لغايات تلبية احتياجات الأنشطة في الظروف الطبيعية وخلال الأزمات؛
- متابعة تواريخ استحقاق محافظ الأصول/ المطلوبات آخذة في الاعتبار التطورات الاقتصادية، والتذبذب (التفاوت) في قيم الأصول والاستدلال على معدلات مرجعية؛
- إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية؛
- وضع استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات ضمن الأطر الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بالسيولة، وقضايا التمويل قصير وطويل الأجل، والاستراتيجيات الفاعلة بشكل عام؛
- مراجعة موقف البنك من حيث كفاية رأس المال ومعالجة استراتيجية إدارة رأس المال من وجهة النظر الخاصة بكفاية رأس المال الداخلي؛
- مراجعة ومتابعة كافة الأمور ذات الصلة بالسياسة الخاصة بالسيولة، بما في ذلك التخطيط للطوارئ والقيود لغايات ضمان إدارة أزمات السيولة؛
- المراجعة والمصادقة أو رفض الخروقات التي تقوم بها لجنة الموجودات والمطلوبات؛
- مراجعة التقارير التي تقدمها إدارة المخاطر والامتثال.

6-2 لجنة إدارة المخاطر

يفرض التفويض الرسمي على لجنة إدارة المخاطر المهام التالية، ضمن أمور أخرى:

- تحديد مناطق الخطر الرئيسية، وتبني ممارسات إدارة المخاطر التي تسهم في تحقيق أغراض وأهداف البنك؛
- التحقق من إيلاء الأنشطة المطلوبة القدر الملاءم من الرعاية والدعم وذلك من خلال توفير المصادر المناسبة؛
- زيادة مستوى الوعي لدى الإدارة والموظفين بشأن المخاطر في أنشطة البنك؛
- المراجعة والتوصية لمجلس الإدارة بمستوى الخطر المقبول للبنك؛
- مراجعة استراتيجية البنك للحد من المخاطر الرئيسية؛
- المراجعة والتوصية للموافقة على إطار إدارة المخاطر للبنك؛
- مراجعة كفاية رأس المال للبنك وذلك من وجهة نظر الجهات الرقابية؛
- مراجعة وتقييم كفاية أساليب ومنهجيات قياس المخاطر؛
- مراجعة وتقييم القيود الداخلية المختلفة، وتقديم توصيات محددة فيما يخص مخاطر رأس المال الاقتصادية، وقيود مخاطر السوق، وقيود إدارة الأصول/المطلوبات؛
- مراجعة محاور تركز المخاطر الرئيسية بحسب مقتضى الحال؛
- المصادقة على إطار مخاطر التشغيل، ومتابعة المخاطر على أساس مستمر.

6-3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات

يفرض التفويض الرسمي على لجنة الموارد البشرية والتعويضات المهام التالية، ضمن أمور أخرى:

- المراجعة الدورية والتوصية بما يخص تطوير الموظفين التنفيذيين والموظفين العاديين من حيث توليهم للمناصب الإدارية العليا، بما في ذلك تقييم المهارات والأداء، والتدريب، وتخطيط التعاقب.
- وضع ومراجعة والتوصية فيما يخص تعويضات الموظفين التنفيذيين والعاديين؛
- تحديد المكافآت السنوية والمزايا الأخرى؛
- مراجعة القضايا التي تتعلق بتعاقب الإدارة التنفيذية وتطوير التنظيم على المستوى التنفيذي؛
- تنظيم العمليات الإدارية في البنك؛
- إعداد التقارير الدورية لعرضها على مجلس الإدارة بشأن ما تقدم من قضايا.

7- هيكل تفويض الموافقات

يتفاوت مستوى ماهية المعاملات التي تقتضي موافقة مجلس الإدارة من حيث تنوع الأنشطة، كما يحكمه وثيقة تداول السلطة الخاصة بمجلس الإدارة، ومجلد تفويض الموافقة على التسهيلات الإئتمانية.

- بالإضافة إلى ما تقدم وتمشيا مع ميثاق مجلس إدارة البنك، فإن القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة- باستثناء تلك التي يتم تبنيها في اجتماعات الجمعية العامة السنوية والاجتماعات العامة غير العادية - تتخذ من خلال التمرير والتداول. ويتم الأخذ بقرارات مجلس الإدارة من خلال تصويت أغلبية الأعضاء الحاضرين، أو طبقا للمتطلبات الرقابية. وفي حال تعادل الأصوات، يكون لصوت رئيس مجلس الإدارة كفة ترجيح الأصوات. ويحق للعضو المعارض تسجيل معارضته/ها. وفي كل الأحوال: ينبغي على سكرتير مجلس الإدارة ضمان التحقق من توزيع وتداول المعلومات والوثائق الضرورية؛ إضافة إلى

- لا يكون القرار بالتمرير أو التداول نافذا إلا بموافقة أغلبية الأعضاء.

وعلاوة على ما تقدم يمتلك البنك إجراءات مناسبة بشأن العناية الواجبة التي تخص الإئتمان بشأن كافة أنواع التسهيلات/التعرض ذات الصلة بالتعامل مع الجهة ذات العلاقة أو الجهة غير ذات العلاقة.

حوكمة الشركات
تتمة

8- مدونة السلوكيات وتضارب المصالح

يتبنى بنك اليوباف مدونة سلوكيات بالإضافة إلى سياسات داخلية ولوائح أخرى تهدف إلى تقديم الإرشاد إلى كافة الموظفين والمدراء من خلال أفضل الممارسات لإنجاز المسئوليات والمهام المكلفين بها تجاه أصحاب المصلحة في البنك، طبقا لكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها والتي تحكم الأنشطة والعمليات التي يقوم بها البنك. وتتضمن مدونة قواعد السلوك، معايير الآداب المهنية وأساليب درء تضارب المصالح التي تنطبق على كافة الموظفين والمدراء في البنك. هذا وقد تم توثيق مدونة السلوكيات ونشرها وتوزيعها على جميع العاملين في البنك. كما يصدر البنك إعلانا سنويا بشأن تضارب المصالح خاص بأعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المصرح لهم. كما يتضمن الموقع الإلكتروني للبنك نسخة من مدونة السلوكيات المصدق عليها من قبل مجلس الإدارة.

وفي سنة 2012 وضع البنك إطارا ونموذجا لصافرة التحذير (Whistle-Blowing) الذي يعزز من إتباع قوانين الحوكمة والشفافية داخل البنك. ويلتزم البنك في الحفاظ على أعلى المعايير الممكنة في السلوك الأخلاقي والقانوني وذلك خلال تأديته لجميع أعماله.

9- الاتصالات

تمشيا مع اللوائح الرقابية لمصرف البحرين المركزي بموجب نموذج الإفصاح العام من المجلد 1 لدليل قواعد المصرف المركزي، يتبنى البنك سياسة إفصاح عامة موافق عليها من مجلس الإدارة، وهي تتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تخص أنشطة البنك إلى أصحاب المصلحة.

وتنطبق سياسة الإفصاح على كافة أنماط الاتصال مع الجمهور سواء كانت خطية أو لفظية أو إلكترونية. وتتم هذه الإفصاحات ضمن أطر زمنية صحيحة ودقيقة طبقا للقوانين المعمول بها والمتطلبات الرقابية.

هذا وتسعى الإدارة إلى الإجابة على أسئلة المساهمين والاهتمام بما يثير تساؤلاتهم ضمن وقت قياسي ضمن الأطر التي تحددها القوانين والسرية التي تتمتع بها بعض المعلومات. كما للبنك موقعا إلكترونيا www.alubafbank.com يتضمن معلومات تعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة والجهات الرقابية. وتشمل المعلومات التي يتضمنها الموقع الإلكتروني التقرير السنوي والبيانات المالية الفصلية المراجعة للبنك، إضافة إلى معلومات أخرى.

10- سياسة مكافحة غسيل الأموال

تهدف سياسة البنك الخاصة بمكافحة غسيل الأموال إلى ضمان تمتع البنك بإطار شامل من السياسات والإجراءات، بما في ذلك معايير أفضل الممارسات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتوقع من هذه السياسات والإجراءات أن تعمل على درء استخدام أنشطة البنك من قبل الآخرين لأغراض غير مشروعة.

إن سياسة البنك تمنع وتتجنب غسيل الأموال بشكل فعال، كما أنها تدرء أي نشاط قد يعمل على تسهيل غسيل الأموال أو تمويل الأعمال الإرهابية أو الإجرامية، من خلال التقيد بقوانين مكافحة غسيل الأموال واللوائح المعمول بها في الدولة أو المكان حيث يقوم البنك بمزاولة أنشطته، وطبقا لبرنامج الامتثال المعمول به.

كما أن البنك ملتزم بعقد دورات تدريب دورية، وإتاحة المعلومات لضمان أن كافة الموظفين المعنيين على دراية وعلم بمسئولياتهم التي تتماشى مع قوانين مكافحة غسيل الأموال، ولوائح مصرف البحرين المركزي. ويوفر البنك تدريبا حول آخر معايير مكافحة غسيل الأموال للموظفين المعنيين، بحيث يتناسب مع أنشطة البنك ومع الأنواع المختلفة من العملاء.

11- آخر التطورات لعام 2012

- أدى مجلس إدارة البنك دورا هاما من خلال عقد مناقشات مكثفة تتعلق بخطة أعمال وأنشطة البنك.
- ناقش مجلس الإدارة الأثر من زيادة رأس المال المدفوع بمقدار 50 مليون دولار أمريكي على مدار العام المالي 2012، بالإضافة إلى استراتيجية تخصيص وتوزيع الزيادة في رأس المال. وقد رفعت الزيادة في رأس المال من قدرة البنك على تنويع مجالات التجارة والأنشطة المتعلقة بالائتمان، والتي إنعكست بطبيعتها على أداء ربحية البنك في نهاية العام، وتوجهات البنك لتوزيع عوائد نقدية على المساهمين تقدر قيمتها بعشرين مليون دولار أمريكي.
- كما تغير هيكل مجلس إدارة البنك في العام 2012 بسبب التغيير الذي طرأ على منصب رئيس مجلس الإدارة؛ وتعيين عضو غير تنفيذي جديد في مجلس الإدارة.

12- الإفصاح عن المكافآت

أصدر مصرف البحرين المركزي في شهر يناير 2011 مبادئ الحوكمة المؤسسية «مبادئ التعويض العادل والمسئول للأشخاص المصرح لهم» والذي أدرج مبادئ مصرف البحرين المركزي بخصوص تعويضات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة في البنوك.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسئولية تنفيذ مبدأ المكافآت. ويكون الإفصاح المطلوب في هذا الشأن طبقا للتالي أدناه:

بلغ عدد موظفي البنك 41 موظفا كما في تاريخ 31 ديسمبر 2012 (كان العدد 35 موظفا عام 2011). بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين متضمنة رواتب الموظفين كالتالي:

كلفة الموظفين	**2012 آلاف الدولارات**	2011 آلاف الدولارات
أجور ورواتب الموظفين	**2,220**	1,865
مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة	**577**	255
مكافآت وتعويضات أعضاء الإدارة التنفيذية	**436**	453
مكافآت الموظفين	**464**	415

وبالاستناد إلى المبدأ المشار إليه، ينبغي الإفصاح عن بعض بنود المكافآت من حيث النوع والكمّ.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة جميع قضايا الحوكمة ذات الصلة بالمكافآت في البنك.

وتتألف اللجنة من رئيس مستقل والذي إستقال بتاريخ 14 أغسطس 2012 وأحد الأعضاء المدراء غير المستقلين، كما ينبغي على أعضاء اللجنة التمتع بالمهارات الضرورية بغرض إصدار الحكم المناسب.

وقد تصرفت لجنة الترشيحات والمكافآت وفقا لميثاقها المصدق عليه من قبل مجلس الإدارة، وتساعدها في تولي مهامها لجنة إدارية منبثقة عن لجنة الموارد البشرية والتعويضات يرأسها الرئيس التنفيذي، وعضوية كل من النائب الأول للرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي، ومدير إدارة الموارد البشرية والإدارية وتقوم برفع التوصيات بشأن مكافآت موظفي البنك.

وقد وضع البنك نظاما لحوافز الأداء يهدف إلى زيادة فوائد الموظفين. وقد تم ربط هذا النظام بشكل وثيق مع إنجازات البنك الاستراتيجية، والعوائد طويلة الأجل على أموال المساهمين؛ كما يتم الأخذ في الاعتبار الأداء غير المالي (مثلا: يتم تقييم إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي على أساس الأداء الفردي).

ويتم تأهيل حوافز الأداء بموجب السياسة على أساس أنها مكافأة، ويتم صرف مكافآت الأداء الشخصي للأعضاء والإدارة التنفيذية والموظفين في شهر يناير من السنة اللاحقة لسنة استحقاق المكافأة.

وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع ميثاق مجلس الإدارة وبالاستناد إلى توصية لجنة الترشيحات والمكافآت، وخضوعا للقوانين واللوائح؛ يقرر مجلس الإدارة صيغة وقيمة مكافأة العضو. وتعمد اللجنة إلى إجراء مراجعة سنوية لمكافأة العضو. وبالإضافة إلى ما تقدم وإستنادا إلى النظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العامة أن تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز القيمة الإجمالية لها ما نسبته 10% من الربح الصافي لأي سنة مالية، بعد أن يقوم البنك بالتحويل إلى الاحتياطي القانوني وبعد توزيع إجمالي الأرباح على المساهمين بما لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة.

حوكمة الشركات
تتمة

12- الإفصاح عن المكافآت (تتمة)

ويتم إحتساب مكافآت الأداء الفردية سنويا وترتبط بخمسة عوامل:

1) مستوى الدور الشخصي؛
2) العوائد على أسهم البنك؛
3) تقييم الأداء الشخصي؛
4) تقييم الإلتزام بمعايير السلوكيات الأساسية الموثقة في البنك؛
5) أداء البنك مقارنة بخطة العمل التي تم إعدادها قبل بدء العام الذي تتصل به.

وتتطلب الخطة تحديد أشخاص من المستوى التنفيذي المتقدم وتعيينهم «كأشخاص مصرح لهم». وتنطبق المكافأة على 12شخص من المستوى المشار إليه في البنك تمشيا مع سياسة البنك، بما في ذلك كافة الأعضاء الذين تولوا مهام محددة ضمن اللجان الإدارية.

وفي تاريخ 31 ديسمبر 2012، كان يعمل لدى البنك 41 موظفا تأهلوا لاستحقاق مكافآت الأداء بموجب مستويات الخدمة عن تلك السنة. وقد بلغت قيمة مكافآت الأداء المدفوعة إلى الموظفين على مدار العام 2012 ما قيمته 900,000 دولار أمريكي، حيث تم تخصيص من ذلك المبلغ ما قيمته 436,000 دولار أمريكي إلى 12 شخص مصرح لهم، وما قيمته 464,000 دولار أمريكي لموظفي البنك الآخرين.

وتتضمن سياسة البنك بشأن الأجور السنوية، الراتب الأساسي على مدار 13 شهرا، بينما لم يعرض البنك أي أسهم في خطة الحوافز أو أي نوع من المكافآت الأخرى.

13- مكافآت المدققين الخارجيين

دفع بنك اليوباف خلال العام 2012 إلى المدققين الخارجيين، السادة/إيرنست آند يونغ ما قيمته 56,000 دولار أمريكي لغاية التدقيق وخدمات أخرى تتعلق بالتدقيق (وتتضمن استعراض تقارير المعلومات بشأن التحوط، والمراجعات الفصلية، ومراجعات عن مكافحة غسيل الأموال، ومراجعة الإفصاحات العامة)، وعبرت إيرنست آند يونغ عن رغبتها في الاستمرار مع البنك كمدقق خارجي للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2013. وقد بلغت قيمة الخدمات الأخرى غير المتعلقة بالتدقيق إضافة إلى خدمات استشارية أخرى ما قيمتها 32,000 دولار أمريكي.

وندرج تاليا تفصيلا لرسوم التدقيق الخارجي والخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالتدقيق:

كلفة الموظفين	**2012 آلاف الدولارات**	2011 آلاف الدولارات
كلفة التدقيق وخدمات تتعلق بالتدقيق	**56**	56
خدمات لا تتعلق بالتدقيق	**32**	13
المجموع	**88**	69

14- تطبيق تحسينات الإمتثال للسنة المالية 2012

إستمرت الجهود لضمان إلتزام البنك بالقواعد واللوائح التي تصدر عن مصرف البحرين المركزي، ومعايير الحوكمة وأفضل الممارسات المتبعة وفي هذا الإطار قرر المساهم الرئيسي في البنك إعفاء رئيس مجلس الإدارة من مهامه في مجلس الإدارة. وتعيين عضو مستقل جديد رئيسا لمجلس الإدارة، وهو السيد/إمراجع غيث سليمان بتاريخ 1 نوفمبر 2012. كما قام بتعيين السيد/فتحي أحمد يحيى عضواً غير تنفيذي بمجلس الإدارة في 1 نوفمبر 2012. وسيتم الإعلان عن تعيين الأعضاء الجدد على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم.

وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة خلال العام 2012 بعملية تقدير تهدف إلى تقييم كل من أعضاء مجلس الإدارة، وسترفع توصياتها بهذا الشأن إلى المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية. وقد تم من خلال العملية تقييم آليات عمل مجلس الإدارة، وتقييم أداء كل لجنة في ضوء أغراضها ومسئولياتها، والأداء الفردي لكل من الأعضاء، من حيث الحضور والقيمة التي أضافها إلى مجلس الإدارة.

كما تم إتاحة قنوات إتصال سرية للموظفين تمكنهم من الوصول إلى لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال لغايات التعبيرعن مخاوفهم بشأن التجاوزات المالية أو القانونية الممكنة، أو القضايا القانونية. وقد تبنى البنك برنامجا أطلق عليه «الصافرة التحذرية» يتيح لكافة الموظفين التعبير عن مخاوفهم مباشرة إلى أي من أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال، أو إلى أي من الأشخاص الذين يتمتعوا بيسر الوصول إلى اللجنة.

ولغاية ضمان أن كافة أعضاء مجلس الإدارة مطلعين على آخر التطورات فيما يخص قضايا حوكمة الشركات، ولضمان قيامهم بالمهام الموكلة اليهم على أكمل وجه فيما يخص متطلبات حوكمة الشركات وإجراءاتها، عقد البنك ورشة عمل تثقيفية حضرها كافة أعضاء مجلس الإدارة بشأن مبادئ حوكمة الشركات وقوانينها، وأفضل الممارسات الدولية حول معايير حوكمة الشركات التي تحددها هيئات مثل لجنة بازل للإشراف على الخدمات المصرفية؛ إضافة إلى الضوابط والسياسات عالية المستوى الخاصة بمصرف البحرين المركزي.

وقام البنك مؤخرا بإجراء عملية تقييم لموقفه بشأن الامتثال للقوانين الخاصة بالضوابط المتقدمة لمصرف البحرين المركزي، وسيتم تقديم النتائج إلى اجتماع الجمعية العمومية السنوي للسنة المالية الحالية. وندرج في الجزء التالي بعض البنود العالقة إلى تاريخه.

15- مبادرات التحسين والمتطلبات المستمرة

يلتزم البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في الجزء 1-5-2 من الضوابط عالية المستوى لدليل قواعد المصرف ذات الصلة بمستوى إستقلالية ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة.

لم يتيح هذا المستوى من عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للبنك من القدرة على التقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المبينة في الجزء 3-2-1-1، 4-2-1-1، 5-2-1-1 من مجلد قواعد المصرف ذات الصلة بهيكلية تكوين لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت.

كما أدى التغيير في هيكلية مجلس الإدارة إلى تأخير تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، إلا أن البنك يبذل الجهد الكافي في سبيل إتخاذ الخطوات الضرورية والمبادرات المناسبة لمعالجة قضية مستوى إستقلالية الأعضاء ضمن اللجان، إضافة إلى إبلاغ مصرف البحرين المركزي بكافة التطورات في جميع الأوقات.

وإننا ملتزمون بتبني أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، ونجتهد للتقيد بوحدات القياس الخاصة بضوابط الرقابة عالية المستوى الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في المستقبل المنظور.

الهيكل التنظيمي

مساهمي بنك اليوباف العربي الدولي

المصرف الليبي الخارجي،
البنك اليمني للإنشاء والتعمير،
البنك الأهلي اليمني

المسؤولية الاجتماعية

في إطار مساهمة بنك اليوباف العربي الدولي في دعم المؤسسات الاجتماعية والعلمية بمملكة البحرين، فقد تبرع البنك لقسم الهندسة الكيميائية في جامعة البحرين بعدد 26 حاسوب وجهاز قياس شدة تآكل المعادن لمعمل تحليل العمليات وذلك لتجهيز معمل تطبيقات الحاسوب الخاص بالقسم، حرصاً منه على الرقي بالمستوى التعليمي في هذه المؤسسات. وتقديراً من الجامعة لهذا التبرع فقد قام بتسمية المعمل باسم "معمل اليوباف لتطبيقات الحاسوب"

القوائم المالية 2012

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة)

تقرير عن القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) («البنك») والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012، وقوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن أية تجاوزات أو أخطاء.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيده للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الـرأي

في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2012 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد بأن:

أ) البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات؛ و

ب) المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية.

وحسب علمنا أنه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

إرنست ويونغ

28 يناير 2013

المنامة، مملكة البحرين

قائمة المركز المالي

31 ديسمبر 2012

	إيضاح	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	7,102	44,670
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	3,4	664,904	654,766
استثمار محتفظ به لغرض المتاجرة	5	24	22
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	6	38,890	13,819
قروض وسلف	7	378,684	269,260
عقارات، معدات وبرمجيات	8	13,966	11,592
فوائد مستحقة القبض		8,034	5,114
موجودات أخرى		495	866
مجموع الموجودات		1,112,099	1,000,109
المطلوبات والحقوق			
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	9	519,017	470,302
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	9	267,063	276,482
مبالغ مستحقة للعملاء	10	21,083	8,367
فوائد مستحقة الدفع		169	218
مطلوبات أخرى	11	4,168	4,158
مجموع المطلوبات		811,500	759,527
الحقوق			
رأس المال	12	250,000	200,000
احتياطي قانوني	12	9,933	6,888
أرباح مبقاة		20,666	13,694
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	13	20,000	20,000
مجموع الحقوق		300,599	240,582
مجموع المطلوبات والحقوق		1,112,099	1,000,109

السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد علي المخزوم بن حمزة
عضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	إيضاح	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
دخل الفوائد ودخل مشابه	14	**26,280**	20,865
مصروفات الفوائد	15	**(2,472)**	(2,297)
صافي دخل الفوائد		**23,808**	18,568
دخل الرسوم والعمولات	16	**15,124**	14,347
تغيرات في القيمة العادلة لإستثمار محتفظ به لغرض المتاجرة		**4**	(5)
مكسب من تحويل العملات الأجنبية		**375**	331
دخل آخر		**20**	–
الدخل التشغيلي		**39,331**	33,241
مخصص خسائر القروض	7	**(2,322)**	(1,580)
صافي الدخل التشغيلي		**37,009**	31,661
تكاليف الموظفين		**4,518**	3,696
استهلاك	8	**354**	348
مصروفات تشغيلية أخرى	17	**2,120**	1,616
المصروفات التشغيلية		**6,992**	5,660
صافي الربح ومجموع الدخل الشامل للسنة		**30,017**	26,001

السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد علي المخزوم بن حمزة
عضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	إيضاح	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح للسنة		30,017	26,001
تعديلات للبنود التالية:			
مخصص خسائر القروض	7	2,322	1,580
استهلاك	8	354	348
شطب عقارات ومعدات وبرمجيات		9	-
تغيرات في القيمة العادلة لإستثمار محتفظ به لغرض المتاجرة		(4)	5
إطفاء موجودات معاد تصنيفها «كقروض وسلف» من استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة		(509)	(468)
مكسب من إستبعاد عقارات ومعدات وبرمجيات		(20)	-
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		32,169	27,466
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		(10,000)	15,000
قروض وسلف		(111,237)	(121,737)
فوائد مستحقة القبض		(2,920)	(1,364)
موجودات أخرى		371	(492)
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		48,715	(81,200)
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		(9,419)	(15,951)
مبالغ مستحقة للعملاء		12,716	3,618
فوائد مستحقة الدفع		(49)	(63)
مطلوبات أخرى		10	(1,419)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(39,644)	(176,142)
الأنشطة الإستثمارية			
شراء إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة		(29,773)	(4,665)
إسترداد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة		4,702	-
شراء إستثمار محتفظ به لغرض المتاجرة		(199)	-
متحصلات من إستبعاد إستثمار محتفظ به لغرض المتاجرة		201	-
شراء عقارات ومعدات وبرمجيات	8	(2,737)	(2,451)
متحصلات من إستبعاد عقارات ومعدات وبرمجيات		20	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(27,786)	(7,116)
الأنشطة التمويلية			
إصدار رأس المال	12	50,000	-
أرباح أسهم مدفوعة	13	(20,000)	(10,000)
صافي النقد من/(المستخدم في) الأنشطة التمويلية		30,000	(10,000)
النقص في النقد وما في حكمه		(37,430)	(193,258)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		699,436	892,694
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	3	662,006	699,436

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	إيضاح	رأس المال ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	أرباح أسهم موصى بتوزيعها ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير 2012		200,000	6,888	13,694	20,000	240,582
الزيادة في رأس المال	12	50,000	-	-	-	50,000
أرباح أسهم مدفوعة	13	-	-	-	(20,000)	(20,000)
مجموع الدخل الشامل للسنة		-	-	30,017	-	30,017
محول إلى الاحتياطي القانوني	12	-	3,045	(3,045)	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	13	-	-	(20,000)	20,000	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012		250,000	9,933	20,666	20,000	300,599
الرصيد كما في 1 يناير 2011		200,000	4,262	10,319	10,000	224,581
أرباح أسهم مدفوعة	13	-	-	-	(10,000)	(10,000)
مجموع الدخل الشامل للسنة		-	-	26,001	-	26,001
محول إلى الاحتياطي القانوني	12	-	2,626	(2,626)	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	13	-	-	(20,000)	20,000	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011		200,000	6,888	13,694	20,000	240,582

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

1 الأنشطة

تأسس بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) («البنك») كشركة مساهمة مقفلة بحرينية في مملكة البحرين ومسجلة في وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 12819. ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن إطار جديد متكامل للتراخيص. وعنوان البنك المسجل هو بناية برج الريح، الطابق 2، المنطقة الدبلوماسية ص.ب 11529، المنامة، مملكة البحرين.

إن أغلبية أسهم البنك مملوكة من قبل المصرف الليبي الخارجي، بنك مسجل في ليبيا (لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح 12).

تم اعتماد إصدار القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة الصادر في28 يناير 2013.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لقياس القيمة العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة. تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي لكونه العملة الرئيسية للبنك وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف (ألف دولار أمريكي) إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لقانون الشركات التجارية البحريني وأنظمة مصرف البحرين المركزي (كما تم احتوائه في المجلد 1 من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي) وتوجيهاته وقانون المؤسسات المالية.

2.2 التقديرات والآراء المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، استخدمت الإدارة آرائها وعملت تقديرات لتحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية. إن أهم استخدامات التقديرات والفرضيات هي كالآتي:

(1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن البنك لديه المصادر للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

(2) اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

تم مراجعة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فأنه يتم إثبات أي خسارة إضمحلال في قائمة الدخل الشامل. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فأن الإضمحلال هو بناءاً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

(3) القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تحسب عليها فوائد بناءاً على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار السوق الحالية للأدوات المالية التي تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر.

يتم عمل التقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في سوق النشطة. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة تتضمن درجات مختلفة من عدم التيقن، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المبالغ.

تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية هي مطابقة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 (المعدل) المتعلق بالتضخم المرتفع واستبعاد التواريخ الثابتة للمطبقين لأول مرة الأولى، إلزامي في 1 يوليو 2011؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (المعدل) المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 في 7 أكتوبر 2010. وهذا التعديل يقدم تحسيناً على الإفصاحات "الموجودات المالية المحولة التي تم إستبعادها بكاملها "والموجودات المحولة ولكنها غير مستبعدة بأكملها. إن التاريخ الإلزامي لهذا المعيار هو في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يوليو 2011.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (المعدل) المتعلق الضرائب على الدخل- الضرائب المؤجلة: استرداد الموجودات المعنية، إلزامي في 1 يوليو 2011؛

إن تطبيق هذه المعايير المعدلة ليس لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(1) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية المعنية السائدة بتاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل أي مكاسب أو خسائر ناتجة من تحويل العملات إلى قائمة الدخل الشامل.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

(2) الأدوات المالية - الإثبات المبدئي والقياس اللاحق

تاريخ الإثبات

يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في مخصصات التعاقدية للأداة. تتضمن هذه (طريقة المتاجرة العادية): المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص علية عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على غرض ونية الإدارة التي تم من أجله اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، بإستثناء في حالة الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة.

موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
يتم إعادة قياس هذه الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج أي مكاسب وخسائر محققة وغير محققة ناتجة من التغيرات في القيم العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي نتجت فيها. ومع ذلك، يتم إحتساب مصروفات الإقتناء عند اكتسابها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة وأرباح الأسهم المستلمة في دخل الفوائد ودخل أرباح الأسهم على التوالي.

استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
يتم إعادة قياس هذه الإستثمارات لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد حسم مخصص الإضمحلال. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي علاوات وخصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم تضمين الإطفاء في «دخل الفوائد» في قائمة الدخل الشامل. يتم إثبات الخسائر الناتجة من إضمحلال هذه الإستثمارات ضمن قائمة الدخل الشامل.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(2) الأدوات المالية – الإثبات المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

موجودات مالية أخرى

تدرج الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

خسائر إضمحلال الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي لاضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حدد البنك بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن موجود في مجموعة من الموجودات المالية لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للاضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للاضمحلال والتي يتم إثبات خسارة اضمحلال لها أو يستمر اضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للاضمحلال.

إذا وجد دليل موضوعي يثبت تكبد خسارة اضمحلال، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (بإستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال إستخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الدخل. يستمر إستحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم إستحقاقها بإستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال.

المطلوبات المالية

يتم إدراج المطلوبات المالية لاحقا بالتكلفة المطفأة.

(3) إستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

- عند انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- قيام البنك بنقل حقوقه في إستلام التدفقات النقدية من موجود وتعهد بدفعه بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»، و سواءً:
- قام البنك بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو
- لم يقم البنك بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنه قام بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

(4) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وينوي البنك التسوية على أساس صافي المبلغ.

(5) نقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ إستحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(6) عقارات، معدات وبرمجيات

تدرج العقارات والمعدات وبرمجيات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم و/أو خسائر الإضمحلال المتراكمة، إن وجدت. تتضمن مثل هذه التكاليف تكلفة استبدال جزء من المعدات، إذا تم استيفاء المعايير. يتم إثبات جميع تكاليف الصيانة والإصلاح الأخرى في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إدراجها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال في قيمها.

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة لثلاث سنوات بإستثناء البرمجيات التي استهلاكها على مدة خمس سنوات.

يتم إستبعاد بند العقارات والمعدات و البرمجيات عند الإستبعاد أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع إقتصادية من إستخدامها أو إستبعادها. يتم تضمين أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد موجود في قائمة الدخل الشامل في السنة التي تم فيها إستبعاد الموجود.

(7) أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

يتم إثبات جميع التكاليف والمصروفات متضمنة المبالغ المدفوعة لمورّدي مشروع الموجودات والمصروفات المتكبدة المنسوبة مباشرةً فيما يتعلق ببناء المبنى وتكاليف البنية التحتية ذات الصلة كأعمال رأسمالية قيد التنفيذ.

عند الانتهاء من المشروع، يتم تصنيف الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ في الفئة ذات الصلة بالعقارات والمعدات.

(8) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي إلتزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الإلتزام محتملة بأن تدفق الموارد المنطوية على فوائد اقتصادية يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام ويمكن وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل الشامل.

(9) إلتزامات محتملة

لا يتم إثبات الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا، كان لا يتوقع تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية الضمنية لها.

(10) الضمانات المالية

ضمن أعماله الاعتيادية، يقدم البنك ضمانات مالية، تتكون من إعتمادات مستنديه وخطابات ضمان.

يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية بالقيمة العادلة، والتي تعد العمولة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوب البنك بموجب كل ضمان بعمولة غير مطفأة وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي إلتزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى.

(11) أدوات مالية مشتقة

يستخدم البنك أدوات مالية مشتقة كجزء من إدارة مخاطر العملة ويقوم بإبرام عقود صرف أجنبي آجلة. يتم تسجيل الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة وتدرج كموجوداتٍ عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة.

(12) إعادة التفاوض بشأن القروض

يسعى البنك لإعادة هيكلة القروض بدلا من امتلاك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط، يتم قياس أي إضمحلال بإستخدام معدل الفائدة الفعلي عند حسابه قبل تعديل الشروط ولم يعد القرض يعتبر القرض قد فات موعد إستحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة إعادة التفاوض للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض بإستمرار لتقييم الإضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها بإستخدام سعر الفائدة الفعلي للقرض الأصلي.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(13) إثبات الإيراد

يتم إثبات الإيراد إلى حد الذي من المحتمل إن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد:

دخل الفوائد

يتم إثبات دخل الفوائد والرسوم التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، بإستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض مضمحلة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من 90 يوماً.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند إكتسابها.

دخل أرباح أسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يوجد حق لإستلام مدفوعاتها.

2.5 معايير وتفسيرات وتعديلات على المعايير المحاسبية المعتمدة التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد

معايير وتفسيرات وتعديلات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد
معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للبنك هي مدرجة أدناه. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 المتعلق بالقروض الحكومية

تتطلب هذه التعديلات من المطبقين لأول مرة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 20 المتعلق بمحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، مع توقع القروض الحكومية القائمة بتاريخ التحول الى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويمكن للمؤسسات أن تختار تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حسبما ينطبق) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 20 على القروض الحكومية بأثر رجعي إذا تم الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بذلك عند المحاسبة المبدئية لذلك القرض. إن الاستثناء يمنح المطبقين لأول مرة إعفاءً من القياس بأثر رجعي للقروض الحكومية بسعر فائدة أقل من السوق. وسيصبح التعديل إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. لا يتوقع بأن هذا التعديل سيكون له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق بالإفصاحات- مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

تتطلب هذه التعديلات من المؤسسة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحقوق المقاصة والترتيبات ذات الصلة (مثل إتفاقيات الضمان). تقدم هذه الإفصاحات للمستخدمين معلومات مفيدة لهم في تقييم تأثير ترتيبات المقاصة على المركز المالي للمؤسسة. إن الإفصاحات الجديدة مطلوبة لجميع الأدوات المالية المثبتة التي يتم عمل مقاصة لها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 المتعلق بالأدوات المالية: العرض. كما تنطبق الإفصاحات على الأدوات المالية المثبتة التي تخضع لترتيبات المقاصة الرئيسية النافذة أو ترتيبات مماثلة، بصرف النظر عما إذا تم إخضاعها للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32. لا يتوقع بأن تطبيق هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك وسيصبح إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 المتعلق بالأدوات المالية

يعكس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 كما تم إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولي بشأن إستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وينطبق على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما ورد تعريفهم في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. كان المعيار مبدئياً إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013، ولكن «التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 التاريخ الإلزامي الفعلي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والإفصاحات الانتقالية، الصادر في ديسمبر 2011، غير التاريخ الإلزامي الفعلي إلى 1 يناير 2015. في المراحل اللاحقة، سيعالج مجلس الاضمحلال ومحاسبة التحوط. سيقوم البنك بتقييم تأثير تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، بالتزامن مع المراحل الأخرى، عندما يتم إصدارها لعرض صورة شاملة.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 معايير وتفسيرات وتعديلات على المعايير المحاسبية المعتمدة التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 المتعلق بالقوائم المالية

سيصبح المعيار إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. يستبدل المعيار متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق «بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة» التي تعالج محاسبة القوائم المالية الموحدة ولجنة تفسير المعيار رقم 12 المتعلق «بالتوحيد- شركات ذات أغراض خاصة». يقتصر ما تبقى من معيار المحاسبة الدولي رقم 27 على محاسبة الشركات التابعة والشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة والشركات الزميلة في قوائم المالية منفصلة. لن يكون لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 المتعلق بالترتيبات المشتركة

سيصبح المعيار إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 معيار المحاسبة الدولي رقم 31 المتعلق «بالحصص في المشاريع المشتركة» ولجنة تفسير المعيار رقم 13 المتعلق «بالشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية من قبل أصحاب المشاريع. بسبب إستخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 لأساس السيطرة في المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية رقم 10 لتحديد السيطرة، فإن تحديد عما إذا كانت توجد سيطرة مشتركة قد يتغير. إلا إن، التعديل لن يكون له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 المتعلق بالإفصاح عن الحصص في المؤسسات الأخرى

سيصبح المعيار إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. يتضمن المعيار على جميع الإفصاحات التي وردت مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق بالقوائم المالية الموحد، وكذلك جميع الإفصاحات المدرجة مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم 31 المتعلق «بالحصص في المشاريع المشتركة» ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق «بالاستثمار في الشركات الزميلة». تتعلق هذه الإفصاحات بحصص المؤسسة في الشركات التابعة، الترتيبات المشتركة، الشركات الزميلة والشركات المهيكلة. وكما يتطلب عدد من الإفصاحات الجديدة. إن واحدة من أهم التغيرات الجوهرية التي تم تقديمها من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 هو بأنه يتطلب حالياً من المؤسسة الإفصاح عن الفرضيات التي تم عملها لتحديد ما إذا كانت تسيطر على مؤسسة أخرى. العديد من هذه التغيرات تم تقديمها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي استجابةً للازمة المالية. حالياً، حتى لو استنتج البنك بأنه لا يسيطر على المؤسسة، سيتم استخدام المعلومات لعمل لتلك الفرضيات ستكون شفافة لمستخدمي القوائم المالية لعمل تقييماتهم الخاصة لتأثير المالي للوصول إلى نتيجة مختلفة فيما يتعلق بالتوحيد.

سيحتاج البنك إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات حول الهيكل الموحد والغير الموحد للشركات التي تشارك فيها أو تدعمها. ومع ذلك، ليس للمعيار أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة

سيصبح المعيار إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. لا يتغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 عندما يتطلب من المؤسسة استخدام القيمة العادلة ولكن يقدم التوجيهات بشأن كيفية قياس الموجودات والمطلوبات المالية والغير مالية عندما يكون مطلوب بالفعل استخدامه أو عندما تسمح به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما يوجد هناك متطلبات إفصاحات إضافية. لا يتوقع بأن تطبيق المعيار سيكون له أي تأثير على المركز المالي والأداء المالي للبنك.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض بنود الدخل الشامل الآخر – التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

تغير التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 تجميع البنود المعروضة في الدخل الشامل الآخر. سيتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو إعادة تدويرها) إلى الربح أو الخسارة في المستقبل (على سبيل المثال، صافي المكاسب من تحوطات صافي الاستثمارات، فروق الصرف الناتجة من تحويل العمليات الأجنبية، صافي التغيرات في تحوطات التدفقات النقدية وصافي الخسائر أو المكاسب من الموجودات المالية المتاحة للبيع) بصورة منفصلة، عن تلك التي لن يتم إعادة تصنيفها (على سبيل المثال، المكاسب والخسائر الإكتوارية بشأن أنظمة المزايا المحددة). سيؤثر التعديل على العرض فقط و ليس له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك. سيصبح هذا التعديل إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يوليو 2012.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 معايير وتفسيرات وتعديلات على المعايير المحاسبية المعتمدة التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي رقم 19 مزايا الموظفين (تعديل)

يستبعد التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خيار تأجيل إثبات المكاسب والخسائر الإكتوارية مثل آلية نطاق العمل. سيتم إثبات جميع التغييرات في قيمة خطط المزايا المحددة في الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر. هذا المعيار إلزامي إعتباراً من 1 يناير 2013.
تطبيق هذه التعديلات يتطلب من البنك إثبات ما يلي:

- تكلفة الخدمة وصافي دخل الفوائد أو المصروفات في الأرباح أو الخسائر و
- إعادة قياس موجودات ومطلوبات التقاعد على سبيل المثال، المكاسب والخسائر الإكتوارية في الدخل الشامل الآخر.

إلا إن، التعديل لن يكون له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 القوائم المالية المنفصلة

نتيجة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12، فإن ما تبقى في معيار المحاسبة الدولي رقم 27 مقتصر على محاسبة الشركات التابعة، والشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة في قوائم مالية منفصلة. سيصبح هذا التعديل إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013، إلا إن التعديل لن يكون له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 الجديد المتعلق بالترتيبات المشتركة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 المتعلق بالحصص في المؤسسات الأخرى، تم تغيير مسمى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالإستثمارات في الشركات الزميلة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، حيث أنه يوضح تطبيق طريقة الحقوق على الإستثمارات في المشاريع المشتركة إضافة إلى الشركات الزميلة. سيصبح المعيار المعدل إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. التعديل لن يكون له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 32 المتعلق بمقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية- إدخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 32

توضح هذه التعديلات معنى «بأن لديها حالياً الحق القانوني النافذ للمقاصة». وسيكون من الضروري تقييم تأثير ذلك على البنك بمراجعة إجراءات السداد والتوثيق القانوني للتأكد من المقاصة لا تزال ممكنة في الحالات التي حدثت في السابق. في حالات معينة، قد لا يعد تحقيق المقاصة أمراً قائماً. في حالات أخرى، يتم إعادة التفاوض بشأن العقود. ومتطلب بتوفير حق المقاصة لجميع الأطراف المعنية لإتفاقية المشاركة قد يثبت وجودا تحدٍ للعقود حيث لا يوجد سوى طرف واحد فقط له الحق في المقاصة في حال وجود عجز عن السداد.

كما توضح التعديلات بأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 32 للمعايير المقاصة إلى أنظمة التسوية (مثل أنظمة المقاصة المركزية) التي تطبق آليات سداد إجمالية غير متزامنة. إن المقاصة بناءً على أسس السداد المتزامن يتعلق بصورة خاصة بالبنك يكون فيه مشتركاً في عدد كبير من معاملات البيع وإعادة الشراء. وحالياً، تعتبر المعاملات المسددة من خلال أنظمة المقاصة، في أغلب الحالات، لتحقيق تسوية متزامنة. في حين يتوقع بأن العديد من أنظمة السداد تلبي المعايير الجديدة، والبعض ليس كذلك. ومن المتوقع بأن أي تغيير في المقاصة سوف يؤثر على نسب الإقتراض، متطلبات رأس المال التنظيمي وغيرها. وحيث أن تأثير التطبيق يعتمد على قيام البنك بفحص الإجراءات التشغيلية المطبقة من قبل المقاصات المركزية وأنظمة السداد التي تتعامل معها لتحديد عما إذا كانت تستوفي المعايير الجديدة، فأنه ليس من العملي تحديد قياس هذه التأثيرات.

ستصبح هذه التعديلات إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2014.

التحسينات السنوية، مايو 2012

سوف لن يكون لهذه التحسينات أي تأثير على البنك، ولكن تتضمن:

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 معايير وتفسيرات وتعديلات على المعايير المحاسبية المعتمدة التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يوضح هذا التحسين بأن المؤسسة التي توقفت عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في السابق وترغب في أو تحتاج إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لديها خيار إعادة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1. إذ لم يتم إعادة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1، يجب على المؤسسة إعادة عرض قوائمها المالية بأثر رجعي كما لو لم يتم إيقاف تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية

يوضح هذا التحسين الفرق بين معلومات المقارنة الإضافية الاختيارية والحد الأدنى اللازم لمعلومات المقارنة. بصورة عامة، فأن الحد الأدنى المطلوب هو معلومات المقارنة للفترة السابقة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات

يوضح هذا التحسين بأن قطاع الغيار الرئيسية ومعدات الصيانة التي تستوفي تعريف العقارات والآلات والمعدات لا تعتبر المخزون.

معيار المحاسبة الدولي رقم 32 المتعلق بالأدوات المالية: العرض

يوضح هذا التحسين بأن ضرائب الدخل الناتجة عن توزيعات إلى حاملي الأسهم يتم احتسابها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل

معيار المحاسبة الدولي رقم 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية

يجمع التعديل متطلبات إفصاح إجمالي موجودات القطاع مع إجمالي مطلوبات القطاع في القوائم المالية المرحلية. كما يضمن هذا التوضيح بأن الإفصاحات المرحلية تتماشى مع الإفصاحات السنوية.

ستصبح هذه التحسينات إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013.

3 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
نقد	**7**	2
أموال قابلة للاستدعاء وبإشعار قصير	**6,983**	27,035
أرصدة لدى بنوك أخرى	**112**	17,633
نقد وأرصدة لدى البنوك	**7,102**	44,670
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية أقل من 90 يوماً (إيضاح 4)	**654,904**	654,766
النقد وما في حكمه	**662,006**	699,436

4 ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تمثل ودائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحتفظ بها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي. وباستثناء ودائع بمبلغ وقدره 10 مليون دولار أمريكي (2011: لا شيء) تستحق خلال ستة أشهر، فإن جميع الودائع لديها تواريخ إستحقاق لفترة 90 يوماً أو أقل (إيضاح 3).

5 إستثمار محتفظ به لغرض المتاجرة

الإستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة يمثل إستثمار في أسهم حقوق الملكية المحتفظ به من قبل البنك والبالغ 24 ألف دولار أمريكي (2011: 22 ألف دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

6 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
	محتفظ به حتى الإستحقاق	
35,890	سندات دين (إيضاح 6.1)	13,819
3,000	وحدات وكالة (إيضاح 6.2)	–
38,890		13,819

6.1 سندات دين

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
23,897	حكومية	8,945
11,993	شركات	4,874
35,890		13,819

6.2 تمثل هذه المشاركة التي عملها من خلال الإستثمار في وحدات وكالة ولديها تواريخ إستحقاق ثابتة.

7 قروض وسلف

تدرج القروض والسلف بعد حسم مخصصات خسائر القروض والفوائد المعلقة.

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
42,085	قرض حكومي	41,576
343,895	قروض تجارية	232,635
385,980		274,211
(7,296)	مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة	(4,951)
378,684		269,260

فيما يلي التغيرات في مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة المتعلقة بالقروض والسلف:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
4,951	في 1 يناير	3,389
2,322	المخصص خلال السنة	1,580
23	تغيير في فوائد معلقة	(18)
7,296	في 31 ديسمبر	4,951

فيما يلي تقسيم مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة المتعلقة بالقروض والسلف:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
3,867	مخصص محدد	3,500
229	الفوائد المعلقة	206
3,200	مخصص جماعي	1,245
7,296	في 31 ديسمبر	4,951

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

7 قروض وسلف (تتمة)

إعادة تصنيف الموجودات المالية:

في أكتوبر 2008، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق «بالأدوات المالية: الإثبات والقياس» والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق «بالأدوات المالية: الإفصاحات» تحت مسمى «إعادة تصنيف الموجودات المالية». تسمح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بإعادة تصنيف الموجودات المالية من فئة «المحتفظ بها لغرض المتاجرة» إلى فئة «قروض وسلف» في حالات معينة.

تتطلب التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 عمل إفصاحات إضافية إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ستصبح التعديلات إلزامية بأثر رجعي اعتبارا من 1 يوليو 2008.

وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق «بإعادة تصنيف الموجودات المالية» قام البنك بإعادة تصنيف استثمارات في سندات العراق بقيمة مدرجة قدرها 40.2 مليون دولار أمريكي، اعتباراً من 1 يوليو 2008 من «استثمار محتفظ به لغرض المتاجرة» إلى «قروض وسلف» وفقاً للتعديل الذي أدخل على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولي في أكتوبر 2008 والأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبارها ظرفا نادراً في القطاع المالي.

فيما يلي القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات المعاد تصنيفها:

	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
القيمة المدرجة	42,085	41,576
القيمة العادلة	52,317	45,177

بلغ مكسب القيمة العادلة الإضافي الذي من الممكن إثباته في قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 لو لم يتم إعادة تصنيف الإستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة 6.6 مليون دولار أمريكي (2011: خسارة القيمة العادلة 5.8 مليون دولار أمريكي).

يكتسب البنك معدل فائدة فعلي قدره 8.89% (2011: 8.89%) ويتوقع بأن يسترد مبلغ وقدره 42 مليون دولار أمريكي (2011: 41.5 مليون دولار أمريكي) من سندات العراق التي تم إعادة تصنيفها في سنة 2008.

8 عقارات، معدات وبرمجيات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات ومركبات ألف دولار أمريكي	برمجيات ألف دولار أمريكي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة					
في 1 يناير 2012	4,232	925	760	6,501	12,418
إضافات خلال السنة	–	62	10	2,665	2,737
إستبعاد خلال السنة	–	(86)	–	–	(86)
في 31 ديسمبر 2012	4,232	901	770	9,166	15,069
الاستهلاك					
في 1 يناير 2012	–	599	227	–	826
مخصص للسنة	–	191	163	–	354
إستبعاد	–	(77)	–		(77)
في 31 ديسمبر 2012	–	713	390	–	1,103
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2012	**4,232**	**188**	**380**	**9,166**	**13,966**
في 31 ديسمبر 2011	4,232	326	533	6,501	11,592

تتعلق الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بإنشاء المبنى الذي تم الانتهاء منه في يناير 2013.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

9 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تمثل ودائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحتفظ بها لدى البنك كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

تمثل المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية المحتفظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالإعتمادات المستندية كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

10 مبالغ مستحقة للعملاء

تمثل المبالغ المستحقة للعملاء أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية المحتفظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالإعتمادات المستندية كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

11 مطلوبات أخرى

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
1,543	مصروفات مستحقة	1,452
2,184	دخل رسوم غير مكتسب	2,124
168	أموال محتفظ بها	561
273	أخرى	21
4,168		4,158

12 رأس المال

بعد موافقة مساهمي البنك في إجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد في 6 يونيو 2011، قام البنك بزيادة رأس ماله المصرح به من 200 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي. قام البنك أيضاً بزيادة رأس ماله الصادر والمدفوع بالكامل بمبلغ وقدره 50 مليون دولار أمريكي من خلال إصدار 1,000,000 مليون سهم عادي بمبلغ 50 دولار أمريكي كقيمة اسمية للسهم. تم استلام كامل مبلغ إصدار رأس المال في 2 يناير 2012.

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
	المصرح به:	
500,000	10,000,000 (2011: 4,000,000) سهم عادى بقيمة اسمية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم	200,000

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
	الصادر والمدفوع بالكامل:	
	في بداية السنة:	
200,000	4,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم	200,000
	الصادر خلال السنة	
50,000	1,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم	–
	في نهاية السنة:	
250,000	5,000,000 (2011: 4,000,000) سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم	200,000

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

12 رأس المال (تتمة)

المساهمون

	2012		2011	
	نسبة الملكية (%)	ألف دولار أمريكي	نسبة الملكية (%)	ألف دولار أمريكي
المصرف الليبي الخارجي	99.50	248,751	99.38	198,751
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	0.22	561	0.28	561
البنك الأهلي اليمني	0.28	688	0.34	688
	100.00	250,000	100.00	200,000

احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم عمل احتياطي قانوني عن طريق تحويل 10% من ربحه السنوي قبل خصم أتعاب مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك إن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ مجموع الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

13 أرباح أسهم مدفوعة و موصى بتوزيعها

أوصى البنك توزيع أرباح أسهم بإجمالي 20 مليون دولار أمريكي (بواقع 4 دولار أمريكي للسهم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (2011: 20 مليون دولار أمريكي) والتي ستقدم للحصول على موافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل خاضعة للحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

خلال السنة، تم دفع أرباح أسهم بإجمالي 20 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (بواقع 5 دولار أمريكي للسهم)، بعد الحصول على الموافقة في إجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد بتاريخ 16 مايو 2012.

14 دخل الفوائد

	2012	2011
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
قروض وسلف	18,720	14,485
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	5,972	5,513
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	1,588	867
	26,280	20,865

15 مصروفات الفوائد

	2012	2011
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ودائع من ومستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,454	2,247
مبالغ مستحقة للعملاء	18	50
	2,472	2,297

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

16 دخل الرسوم والعمولات

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
15,105	دخل عمولة من إعتمادات مستندية	14,238
19	دخل عمولة من خطابات الضمان	109
15,124		14,347

17 مصروفات تشغيلية أخرى

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
1,118	مصروفات إدارية وتسويقية	1,057
577	مصروفات مجلس الإدارة	282
179	خدمات مهنية	75
182	رسوم ومصروفات أخرى	121
64	أخرى	81
2,120		1,616

18 ارتباطات والتزامات محتملة

فيما يلي إرتباطات البنك فيما يتعلق بعقود التأجير التشغيلية غير القابلة للنقض:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
69	خلال سنة واحدة	90
69		90

إرتباطات على حساب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
-	خلال سنة واحدة	2,990
-		2,990

إلتزامات محتملة تتعلق بالائتمان:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
250,045	إعتمادات مستندية	451,769
1,845	خطابات ضمان	1,539
251,890		453,308

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر

19.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة البنك إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية البنك ولكون كل فرد ضمن البنك مسئول عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته أو مسئولياتها. ويتعرض البنك لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول بالكامل عن منهجية إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة هي المسئولة عن تقييم جودة وسلامة إعداد التقارير المالية، فعالية أنظمة مراقبة الالتزام المالي والإفصاح بموجب المتطلبات القانونية والتنظيمية، والإشراف على وظيفة الالتزام وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية. كما تحصل لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة على آخر المستجدات بصورة منتظمة من الإدارة ومسئول الالتزام لدى البنك بخصوص مسائل الالتزام، التي قد تؤثر على القوائم المالية للبنك ومراجعة نتائج أية فحوصات تجريها الجهات التنظيمية المختصة.

لجنة إدارة المخاطر

لجنة إدارة المخاطر هي المسئولة بالكامل عن وضع المخاطر الإستراتيجية وتنفيذ المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود. وهي المسئولة عن المسائل الأساسية للمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هدف لجنة الموجودات والمطلوبات هو توجيه وإدارة تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. وتراقب لجنة الموجودات والمطلوبات مخاطر سيولة البنك للتأكد بأن أنشطة البنك تتماشى مع توجيهات المخاطر / المكافآت المعتمدة من قبل المجلس.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك على الأقل سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي وذلك طبقاً لمعايير التدقيق القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق. يقوم المدققين بفحص كلا من كفاية الإجراءات وإلتزام البنك بهذه الإجراءات. وتناقش لجنة التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة العليا، ويقدم تقارير بشأن استنتاجاتها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق والالتزام.

ب) قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق البنك، وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها مع مزيد من التركيز على صناعات مختارة. كما يراقب ويقيس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره القدرات بالنسبة إلى إجمالي التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

ج) زيادة تركز المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تشير التركزات للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر

19.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة العميل أو أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل البنك لخسارة مالية. تنشأ هذه المخاطر من الإقراض وأنشطة الخزينة والأنشطة الأخرى المتعهد بها من البنك. تتم مراقبة مخاطر الإئتمان بنشاط بموجب سياسات الإئتمان التي تحدد بوضوح صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات الواجب إتباعها. يدير البنك مخاطر ائتمانه عن طريق مراقبة تركز التعرضات حسب الموقع الجغرافي والإلتزام بالحدود التي تم اعتمادها. يحد البنك من مخاطره على البنود غير المدرجة في الميزانية باحتفاظه بضمانات كافية.

أ. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان على بنود قائمة المركز المالي. يوضح الحد الأقصى إجمالي المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية .يمثل صافي التعرض إجمالي صافي التعرض للضمان النقدي مقابل خطابات الإعتماد.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2012 ألف دولار أمريكي	صافي الحد الأقصى للتعرض 2012 ألف دولار أمريكي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2011 ألف دولار أمريكي	صافي الحد الأقصى للتعرض 2011 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك	7,095	7,095	44,668	44,668
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	664,904	664,904	654,766	654,766
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	38,890	38,890	13,819	13,819
قروض وسلف	378,684	316,455	269,260	215,850
فوائد مستحقة القبض	8,034	8,034	5,114	5,114
موجودات أخرى	263	263	697	697
مجموع تعرض مخاطر الائتمان الممولة	1,097,870	1,035,641	988,324	934,914
تعرضات غير ممولة للالتزامات المحتملة متعلقة بالائتمان	251,890	110,161	453,308	314,613
مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة	1,349,760	1,145,802	1,441,632	1,249,527

المبلغ ونوع وتقييم الضمان يعتمد على التوجيهات المحددة في إطار عمل إدارة المخاطر. تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة الضمانات النقدية والعقارية السكنية والتجارية والأوراق المالية.

ب نوع الإئتمان حسب فئة الموجودات المالية

يقدم الجدول التالي تحليلاً للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الإئتمان ودرجات التصنيفات الخارجية كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011. تصنف نوعية الائتمان بناءً على وكالات التصنيف الائتمانية الخارجية – ستاندرد أند بور وفيتش وموديز وتم تصنيفها إلى الفئات المذكورة التالية:

(1) درجة المعيار العالي – تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية من أية وأعلى .

(2) درجة المعيار الأساسي – تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية أقل من أيه.

(3) تحت المراقبة – حيث تكون إمكانية استرداد القروض مشكوك فيها.

(4) فات موعد استحقاقها ومضمحلة – حيث تكون مبالغ الأصلية للقروض وفوائدها مستحقة لأكثر 90 يوماً.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ب نوع الإئتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			
	درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ومضمحلة بشكل فردي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
كما في 31 ديسمبر 2012				
أرصدة لدى بنوك	3,634	3,461	–	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	119,297	545,607	–	664,904
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	11,992	26,898	–	38,890
قروض وسلف	–	379,529	6,451	385,980
فوائد مستحقة القبض	173	7,861	–	8,034
موجودات أخرى	–	263	–	263
إجمالي التعرضات الممولة	135,096	963,619	6,451	1,105,166
محسوم منها: مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة				
مخصص محدد	–	(1,250)	(2,617)	(3,867)
فوائد معلقة	–	–	(229)	(229)
مخصص جماعي	–	–	(3,200)	(3,200)
مخصص والفوائد المعلقة	–	(1,250)	(6,046)	(7,296)
صافي التعرضات الممولة	135,096	962,369	405	1,097,870
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	–	251,890	–	251,890
إجمالي التعرضات غير الممولة	–	251,890	–	251,890
صافي التعرضات الممولة وغير الممولة	135,096	1,214,259	405	1,349,760

	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			
	درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ومضمحلة بشكل فردي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
كما في 31 ديسمبر 2011				
أرصدة لدى بنوك	12,453	32,215	–	44,668
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	186,962	467,804	–	654,766
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	1,986	11,833	–	13,819
قروض وسلف	–	271,755	2,456	274,211
فوائد مستحقة القبض	54	5,060	–	5,114
موجودات أخرى	–	697	–	697
إجمالي مجموع التعرضات الممولة	201,455	789,364	2,456	993,275
محسوم منها: مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة				
مخصص محدد	–	(1,250)	(2,250)	(3,500)
فوائد معلقة	–	–	(206)	(206)
مخصص جماعي	–	(1,245)	–	(1,245)
مخصص والفوائد المعلقة	–	(2,495)	(2,456)	(4,951)
صافي التعرضات الممولة	201,455	786,869	–	988,324
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	–	453,308	–	453,308
إجمالي التعرضات غير الممولة	–	453,308	–	453,308
صافي التعرضات الممولة وغير الممولة	201,455	1,240,177	–	1,441,632

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان

فيما يلي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية (محسوماً منها مخصص الإضمحلال):

في 31 ديسمبر 2012	البحرين ألف دولار أمريكي	دول مجلس التعاون الأخرى ألف دولار أمريكي	دول الشرق الأوسط الأخرى وإفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	باقي دول العالم ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات						
أرصدة لدى بنوك	615	932	322	3,409	1,817	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	235,354	174,765	97,200	157,585	–	664,904
استثمارات لغرض غير المتاجرة	18,296	11,993	8,601	–	–	38,890
قروض وسلف	–	3,828	357,152	17,704	–	378,684
فوائد مستحقة القبض	366	201	7,384	83	–	8,034
موجودات أخرى	263	–	–	–	–	263
إجمالي التعرضات الممولة	254,894	191,719	470,659	178,781	1,817	1,097,870
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	–	511	250,827	552	–	251,890
إجمالي التعرضات غير الممولة	–	511	250,827	552	–	251,890
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	254,894	192,230	721,486	179,333	1,817	1,349,760

في 31 ديسمبر 2011	البحرين ألف دولار أمريكي	دول مجلس التعاون الأخرى ألف دولار أمريكي	دول الشرق الأوسط الأخرى وإفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	باقي دول العالم ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات						
أرصدة لدى بنوك	833	3,371	26,439	4,435	9,590	44,668
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	182,740	128,331	122,018	216,677	5,000	654,766
استثمارات لغرض غير المتاجرة	3,500	1,986	8,333	–	–	13,819
قروض وسلف	–	3,785	265,475	–	–	269,260
فوائد مستحقة القبض	194	178	4,560	182	–	5,114
موجودات أخرى	697	–	–	–	–	697
إجمالي التعرضات الممولة	187,964	137,651	426,825	221,294	14,590	988,324
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	–	424	452,884	–	–	453,308
إجمالي التعرضات غير الممولة	–	424	452,884	–	–	453,308
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	187,964	138,075	879,709	221,294	14,590	1,441,632

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (تتمة)

فيما يلي التصنيف القطاعي لإجمالي التعرضات الإئتمانية:

في 31 ديسمبر 2012	حكومية ألف دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مالية ألف دولار أمريكي	أعمال تجارية وأعمال أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات				
أرصدة لدى بنوك	-	7,095	-	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	664,904	-	664,904
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	23,897	9,986	5,007	38,890
قروض وسلف	42,085	329,067	7,532	378,684
فوائد مستحقة القبض	1,653	6,375	6	8,034
موجودات أخرى	-	37	226	263
إجمالي التعرضات الممولة	67,635	1,017,464	12,771	1,097,870
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	248,288	3,602	251,890
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	248,288	3,602	251,890
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	67,635	1,265,752	16,373	1,349,760

في 31 ديسمبر 2011	حكومية ألف دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مالية ألف دولار أمريكي	أعمال تجارية وأعمال أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات				
أرصدة لدى بنوك	-	44,668	-	44,668
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	654,766	-	654,766
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	8,945	4,874	-	13,819
قروض وسلف	41,576	223,899	3,785	269,260
فوائد مستحقة القبض	1,453	3,660	1	5,114
موجودات أخرى	-	-	697	697
إجمالي التعرضات الممولة	51,974	931,867	4,483	988,324
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	453,308	-	453,308
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	453,308	-	453,308
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	51,974	1,385,175	4,483	1,441,632

19.3 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم. تنتج هذه المخاطر من عدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد، وأسعار صرف العملات الأجنبية. وبالنظر إلى إستراتيجية البنك للمخاطر المنخفضة، فأن إجمالي مستويات مخاطر السوق تعتبر منخفضة جداً.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.3 مخاطر السوق (تتمة)

19.3.1 مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على قيمة الأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مطابقة عملية إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بطرق عدة. حساسية أسعار الفائدة للبنك كما في 31 ديسمبر، هي كالتالي:

تحليل الحساسية- مخاطر سعر الفائدة

	التأثير على قائمة الدخل الشامل	
	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
الزيادة/ النقص بمقدار 25 نقطة أساسية		
دولار أمريكي	**(+)(-) 70**	(+)(-) 66
يـورو	**(+)(-) 193**	(+)(-) 244

19.3.2 مخاطر العملة

تنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار العملات على مدى فترة من الزمن. إن مخاطر عملة البنك محدودة بالموجودات والمطلوبات المعروضة بالجنيه الإسترليني واليورو. يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل المعقول في أسعار العملات الأجنبية، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل الشامل للبنك:

	التغيير في السعر	التأثير على قائمة الدخل الشامل للسنة	
		2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
يـورو	5%	**(+)(-) 8**	(+)(-) 5
الجنيه الإسترليني	5%	**(+)(-) 3**	(+)(-) 2

بما أن عملات دول مجلس التعاون الخليجي التي يتعرض لها البنك مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن أرصدتها لا تمثل مخاطر عملة جوهرية.

19.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في قيم العادلة لإستثمارات أسهم حقوق الملكية. إن تعرض البنك لمخاطر أسعار الأسهم يعتبر ضئيل.

19.4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك على الوفاء بمتطلبات التمويل. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرةً في نضوب بعض مصادر التمويل. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة السيولة على أساس يومي. ويتضمن هذا إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توافر ضمانات عالية الدرجة التي يمكن إستخدامها للحصول على تمويل إضافي إذا لزم الأمر.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.4 مخاطر السيولة (تتمة)

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات البنك كما في 31 ديسمبر 2012 حسب أفضل تقديرات الإدارة لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات التي تم تحديدها على أساس الفترة التعاقدية المتبقية في تاريخ الميزانية.

	لغاية سنة واحدة					
في 31 ديسمبر 2012	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى بنوك	7,102	–	–	7,102	–	–	7,102
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	473,572	181,332	10,000	664,904	–	–	664,904
استثمار محتفظ به لغرض المتاجرة	–	–	–	–	–	24	24
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	–	–	38,890	–	38,890
قروض وسلف	42,725	62,874	226,736	332,335	46,349	–	378,684
عقارات، معدات وبرمجيات	–	–	–	–	–	13,966	13,966
فوائد مستحقة القبض	2,939	1,147	3,948	8,034	–	–	8,034
موجودات أخرى	6	88	197	291	204	–	495
مجموع الموجودات	526,344	245,441	240,881	1,012,666	85,443	13,990	1,112,099
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية اخرى	305,546	81,471	132,000	519,017	–	–	519,017
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	75,643	157,593	33,827	267,063	–	–	267,063
مبالغ مستحقة للعملاء	21,083	–	–	21,083	–	–	21,083
فوائد مستحقة الدفع	109	18	42	169	–	–	169
مطلوبات أخرى	147	–	3,725	3,872	42	254	4,168
مجموع المطلوبات	402,528	239,082	169,594	811,204	42	254	811,500
صافي فجوة السيولة	123,816	6,359	71,287	201,462	85,401	13,736	300,599
فجوة السيولة المتراكمة	123,816	130,175	201,462	–	286,863	300,599	–

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.4 مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011	لغاية شهر واحد	من شهر واحد إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	لغاية سنة واحدة المجموع	أكثر من سنة واحدة	إستحقاق غير محدد	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى بنوك	44,670	–	–	44,670	–	–	44,670
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	595,036	59,730	–	654,766	–	–	654,766
استثمار محتفظ به لغرض المتاجرة	–	–	–	–	–	22	22
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	2,887	–	–	2,887	10,932	–	13,819
قروض وسلف	49,613	55,410	121,155	226,178	43,082	–	269,260
عقارات، معدات وبرمجيات	–	–	–	–	–	11,592	11,592
فوائد مستحقة القبض	3,214	1,029	871	5,114	–	–	5,114
موجودات أخرى	229	–	406	635	178	53	866
مجموع الموجودات	695,649	116,169	122,432	934,250	54,192	11,667	1,000,109
المطلوبات							
ودائع من البنوك و مؤسسات مالية أخرى	399,157	46,527	24,618	470,302	–	–	470,302
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	234,153	16,907	25,422	276,482	–	–	276,482
مبالغ مستحقة لعملاء	8,367	–	–	8,367	–	–	8,367
فوائد مستحقة الدفع	168	50	–	218	–	–	218
مطلوبات أخرى	1,228	244	1,875	3,347	577	234	4,158
مجموع المطلوبات	643,073	63,728	51,915	758,716	577	234	759,527
صافي فجوة السيولة	52,576	52,441	70,517	175,534	53,615	11,433	240,582
فجوة السيولة المتراكمة	52,576	105,017	175,534	–	229,149	240,582	–

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.4 مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان إستحقاق المطلوبات المالية والمحتملة كما في 31 ديسمبر 2012 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة:

31 ديسمبر 2012	لغاية سنة واحدة					
	لغاية شهر واحد	من شهر واحد إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	المجموع	أكثر من سنة واحدة	إستحقاق غير محدد	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	305,633	81,540	132,449	519,622	-	-	519,622
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	75,664	157,727	33,942	267,333	-	-	267,333
مبالغ مستحقة للعملاء	21,089	-	-	21,089	-	-	21,089
مطلوبات أخرى	256	18	3,767	4,041	42	254	4,337
مجموع التعرضات الممولة	402,642	239,285	170,158	812,085	42	254	812,381
التزامات محتملة متعلقة بالائتمان	19,323	91,066	138,705	249,094	2,796	-	251,890
مجموع التعرضات غير الممولة	19,323	91,066	138,705	249,094	2,796	-	251,890
مجموع المطلوبات والتزامات المحتملة	421,965	330,351	308,863	1,061,179	2,838	254	1,064,271

31 ديسمبر 2011	لغاية سنة واحدة					
	لغاية شهر واحد	من شهر واحد إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	المجموع	أكثر من سنة واحدة	إستحقاق غير محدد	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	399,300	46,577	24,724	470,601	-	-	470,601
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	234,237	16,925	25,531	276,693	-	-	276,693
مبالغ مستحقة لعملاء	8,370	-	-	8,370	-	-	8,370
مطلوبات أخرى	1,396	294	1,875	3,565	577	234	4,376
مجموع التعرضات الممولة	643,303	63,796	52,130	759,229	577	234	760,040
التزامات محتملة متعلقة بالائتمان	549	21,875	430,884	453,308	-	-	453,308
مجموع التعرضات غير الممولة	549	21,875	430,884	453,308	-	-	453,308
مجموع المطلوبات وإلتزامات المحتملة	643,852	85,671	483,014	1,212,537	577	234	1,213,348

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

19 إدارة المخاطر (تتمة)

19.5 مخاطر السيولة (تتمة)

الأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم بموجبه مبادلة موجود أو تسوية مطالبة في معاملة تجارية تتم بين أطراف لديهم المعرفة والرغبة ودون شروط تفضيلية. وبالتالي، يمكن إن تنتج الفروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيم العادلة.

إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية باستثناء ما ذكر في الإيضاح 7 للقوائم المالية.

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مداخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مداخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

كما في 31 ديسمبر 2012، كانت الأداة المالية الوحيدة للبنك المدرجة بالقيمة العادلة هو الإستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة والبالغ 24 ألف دولار أمريكي (2011: 22 ألف دولار أمريكي) والذي يقع ضمن المستوى 1 (2011: المستوى 1) للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

لم يكن هناك أي إستثمارات مؤهلة للمستويين 2 و 3 لإفصاحات القيمة العادلة.

20 أدوات مالية مشتقة

كجزء من إدارة مخاطر العملة، قام البنك بإبرام عقود صرف آجلة. يتم تسوية هذه العقود على أساس الصافي. بناءً على تغيرات العملة، يمكنُ أن تؤدي هذه العقود إما إلى صافي موجود أو صافي مطلوب. يبين الجدول التالي العقود الهامة القائمة كما في 31 ديسمبر.

	2012		2011	
عملة العقد	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	المكسب/ (الخسارة) ألف دولار أمريكي	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	المكسب/ (الخسارة) ألف دولار أمريكي
يورو	–	–	10,000	228
جنيه إسترليني	1,000	(1)	–	–
ريال قطري	72,000	(3)	–	–
		(4)		228

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

21 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل أطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك وشركات تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة البنك.

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة الدخل الشامل وقائمة المركز المالي:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
	قائمة الدخل الشامل	
447	دخل الفوائد	335
703	مصروفات الفوائد	608
1,172	دخل الرسوم والعمولات	36
	قائمة المركز المالي	
	الموجودات	
2,055	نقد وأرصدة لدى بنوك	10,075
100,700	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	169,955
50	فوائد مستحقة القبض	82
41	موجودات أخرى	22
	المطلوبات	
249,673	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	229,756
15,144	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	51,098
99	فوائد مستحقة الدفع	94
164	مطلوبات أخرى	21
13,625	مطلوبات محتملة – خطابات الاعتماد (مضمونة بالكامل بالودائع المحصلة)	113,453

تعويضات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين:

2012 ألف دولار أمريكي		2011 ألف دولار أمريكي
1,326	مكافآت قصيرة الأجل*	979
107	مكافأة نهاية الخدمة	55
1,433	مجموع التعويضات	1,034

* تتضمن على إستحقاق أتعاب حضور الإجتماعات والمكافآت البالغة 436 ألف دولار أمريكي (2011: 179 ألف دولار أمريكي) وتعويضات السفر، الإقامة ومصروفات أخرى مدفوعة لمجلس الإدارة والبالغة 141 ألف دولار أمريكي (2011: 103 ألف دولار أمريكي). يخضع الإستحقاق لموافقة مساهمي البنك في إجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل.

إيضاحات حول القوائم المالية

31 ديسمبر 2012

22 كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للبنك وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال، بموجب إتفاقية بازل II المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي
قاعدة رأس المال:		
رأس المال فئة 1	300,599	240,582
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	300,599	240,582
الموجودات المرجحة للمخاطر (ب)	599,925	536,892
نسبة كفاية رأس المال (أ/ب * 100)	50.11%	44.81%
الحد الأدنى المطلوب	12.00%	12.00%

23 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لسنة السابقة لتتناسب مع العرض المتبع في السنة الحالية. لم يؤثر إعادة التصنيف هذا على الدخل وحقوق المساهمين المبينة مسبقاً. وفيما يلي تأثير إعادة التصنيف المذكور أعلاه في قائمة المركز المالي للسنة المنتهية في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011:

	ألف دولار أمريكي
النقص في النقد والأرصدة لدى البنوك (إيضاح 3)	(4,623)
الزيادة في الاستثمارات لغرض غير المتاجرة (إيضاح 6)	13,819
النقص في القروض والسلف (إيضاح 7)	(9,196)

دليل الاتصال

المكتب الرئيسي

بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة)

برج اليوباف، ضاحية السيف
ص.ب. 11529، مملكة البحرين

هاتف: 722 517 17 973+
فاكس: 094 540 17 973+

اسم الموظف	الوظيفة	الخط المباشر
الإدارة التنفيذية		
حسن خليفة أبو الحسن	الرئيس التنفيذي	17 517 750
محمد سعيد فطيره	النائب الأول للرئيس التنفيذي	17 517 754
محمود عبدالله عزوز	نائب الرئيس التنفيذي	17 517 757
الموارد البشرية والشئون الإدارية		
سعيد عبد النبي البناء	رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية	17 517 728
تطوير الأعمال		
عبدالرحمن أحمد خلفان	رئيس تطوير الأعمال	17 517 721
الخزينة والاستثمارات		
على عبدالله دشتي	رئيس الخزينة والاستثمارات	17 517 861
تقنية المعلومات		
طلال علي المشوط	رئيس تقنية المعلومات	17 517 753
العمليات		
فاطمة محمد بوعلي	رئيس العمليات	17 517 720
الرقابة المالية		
كيه آر أوشا	رئيس الرقابة المالية	17 517 734
إدارة المخاطر والامتثال		
محمد عبدالحميد عبدالقادر	رئيس إدارة المخاطر والامتثال	17 517 726
تمويل التجارة		
حسن عبدالرحمن الصفار	رئيس تمويل التجارة	17 517 752
الشئون القانونية		
إسماعيل عمر النصري	رئيس الإدارة القانونية	17 517 731
التدقيق الداخلي		
عباس عبدالله الشماع	رئيس التدقيق الداخلي	17 517 758